الإسلام ومفهوم الحرية

حوريّة يونس الخطيب

دار الملتقى للنشر

الطبعة الأولى
1993 م
الناشر
دار الملتقى للطباعة والنشر
ليماسول - قبرص - ص.ب. : 6527

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ (101) فَمَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (102) وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ (103) تَلْفَحُ وُجُوهَهُمُ النَّارُ وَهُمْ فِيهَا كَالِحُونَ (104) أَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فَكُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾

صدق الله العظيم

المؤمنون ـ الآيات 102-106

مقدمة

بين الجبر والاختيار تناقض نهائي . . ومن البدهيات القول إنّ وجود الجبر يعني انتفـاء وجود الاختيـار، كما أنّ وجـود الاختيار يعني انتفـاء وجود الجـبر. إذ كل طرف يوقف عمل الآخر ويلغيه. فالجبر لا يمكن أن يضع بصمة واضحة المعالم، وأثراً ممتداً فاعلاً، في مساحة يسـود فيها الاختيـار. كما أنّ الاختيـار لا يمكن أن يضع بصمة مؤثرة وفاعلة حين يكون الجبر مسيطراً ومهيمناً على هـذه المساحـة. والصورة تبدو أكثر وضوحاً حين ننتقل من حيز التجريد إلى حيز التجسيد. ولنـا في هذا المجال أن ندرس أبعاد هذه الصورة والكثير من ملامحها حين نقـارن بين حالتين: الحالة الأولى حالة إنسان مجبر/ وهي حـالة افـتراضية / لا يستـطيع أن يحيد عن طريق مرسوم وفعل مفروض، والثـانية حـالة إنسـان استطاع أن يملك زمام الأمر فكان له مطلق الحرية في الاختيار.

في الحالة الأولى، حالة الإنسان المجبر، نكـون أمام إنسـان لا يملك أيّ شيء من معنى الإرادة في تكامل حقيقتها ـ وإن ادّعى أنه يملكها ـ إذ أنّ الإرادة تصبح مجـرد اسم فارغ ـ أو مفـرّغ ـ من معنـاه ومبنـاه وأبعـاده ومضمـونـه. مـا دامت الإرادة ـ في مثل هذه الحالة ـ قدرة لا يستطيـع مالكهـا استعمالهـا أو توظيفهـا أو الاستفادة منها. فالجبر هذا نفي للإرادة بالضرورة. والجبر هـذا ابتعاد نهائي عن معنى الاستطاعة والقدرة على الاختيار من خلال وعي وإدراك وتصميم . .

في هذه الحالة، يقوم الإنسان بالفعـل، وهو مقتنـع كل الاقتنـاع بأنـه مسوق

مجبر مدفوع. ويبدو في ظاهر الحال، أن الفعل مرتبط بهذا الإنسان جراء الحركة التي يقوم بها، لإجراء الإرادة والاختيار والانتقاء والتفكير. وحتى الحركة في مثل هذه الحالة، لا تخرج في نهاية الأمر عن كونها حركة مفروضة. وهنا نصل الى تقرير حالة اللاجدوى في كل ما نبذله من دراسة ومراجعة وجهد من أجل التطوير والبناء. إذ يفترض أنّ الحاضر والمستقبل مرسومان بدقة متناهية لا يمكن زحزحة أي جزء منها، وهو افتراض يسوقنا إلى التسليم بأنّ التغيير غير ممكن.

هذه الحالة تعني بصورة أخرى تبديد كل الطاقات الإنسانية وأسرها في إطار من السلبية والتوقف عن النمو والتطور. فالإنسان/ وقد ميّزه الله سبحانه بالعقل/ لا يستفيد بأي شكل من الأشكال من القدرة العقلية ذات الطاقة المذهلة والمتعددة الإبداع، والتي تملك من جملة ما تملك، استطاعة التمييز والاختيار والانتقاء. وكأنّ الإنسان في ذلك مصرّ على تحييد قدرة العقل أو الاستغناء عن عملها رغم تميزه بالعقل والتفكير. ومصرّ على تعطيل عمل الإرادة ووضعها في دائرة الشلل والانتفاء، رغم أنه يملك هذه الإرادة. ومصرّ على تحييد ملكة الاختيار والتمييز رغم أنه يملكها. فهو إنسان يملك العقل والإرادة وملكة الاختيار والتمييز، ويقوم - على أساس أنه مجبر ومسيّر ومحكوم - بتعطيل كلّ ذلك.

وهذه الحالة تفرض أخطر شكل من أشكال التسليم بما هو كائن، دون محاولة السعي أو العمل من أجل التغيير أو التبديل وطلب الأفضل. فالإنسان المذنب لا يستطيع إلا أن يكون مذنباً، إذ أنّ ذلك مقدّر ومكتوب. والإنسان القاتل لا يستطيع إلاّ أن يكون قاتلاً، لأنّ الله أراد له أن يكون كذلك.. وكيف لهذا أو ذاك أن يتخلص من قدر مكتوب وكيف لمن حدّد له أن يكون من أهل النار، أن يعمل ليكون من أهل الجنة. فالأمر /ونبقى في افتراض الجبر/ قد انتهى وما عاد ينفع معه بذل جهد أو سعي للتغيير..

ومثل هذه الحالة، إلى جانب الخطر السابق في عملية التسليم السلبي، تدفع الإنسان إلى التسليم بسلبيات كثيرة لا يرضاها الله سبحانه وتعالى لعباده. مثل التسليم بأنّ الاستعمار - مثلاً - على بلد من البلاد مقدر ولا مجال للخلاص منه.

كما أنّ التخلّف والجهل والأمّية وما إلى ذلك، أمور كتبت علينا، ولن نستطيع لها دفعاً أو تغييراً. .

ألا يدفعنا ذلك إلى التفكير والتساؤل على أقل تقدير: إذا كان الله سبحانه وتعالى قد ربط وجود الإنسان بالجبر وجرده من كلّ قدرة على التمييز والاختيار والتغيير، فلماذا كانت الدنيا دار اختيار لإنسان لا يملك القدرة على الاختيار إذ أنه مسوق إلى الفعل والعمل والإيمان أو غيره؟ ولماذا كان الأنبياء والرسل، والإنسان لا يستطيع أن يختار ويميز، بل هو مدفوع دفعاً إلى أن يكون من أهل الجنة أو أهل النار؟ ولماذا كان الإنسان خليفة الله في الأرض، وهو لا يستطيع الخروج عن طريق مرسوم محدد، مع أن طبيعة الاستخلاف تعني البناء والتجديد والإبداع؟ ثم على أي شيء سيكون الحساب ـ يوم الحساب ـ ما دامت أفعال الإنسان خارج إرادته، وبعيدة عن اختياره؟ فالذنب الذي يرتكبه، ليس ذنبه على وجه التحقيق، ما دام مجبراً على ارتكاب الذنب. . كما أنّ العمل الحسن ليس عمله على وجه التحقيق، ما دام مجبراً ومدفوعاً إلى القيام بهذا العمل.

نتوقف هنا عند حادثة تقول أنه حكي عن عبدالله بن عمر، أنّ بعض الناس قالوا له: يا أبا عبدالرحمن، إن قوماً يزنون ويشربون الخمر ويسرقون ويقتلون النفس ويقولون: كان في علم الله، فلم نجد بدّاً منه. فغضب / عبدالله بن عمر / ثم قال: سبحان الله العظيم. . قد كان ذلك في علمه أنهم يفعلونها، ولم يحملهم علم الله على فعلها. . حدثني أبي، عمر بن الخطاب، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**مَثَلُ علم الله فيكم كمثل السماء التي أظلّتكم والأرض التي أقلّتكم، فكما لا تستطيعون الخروج من السماء والأرض، كذلك لا تستطيعون الخروج من علم الله، وكما لا تحملكم السماء والأرض على الذنوب، كذلك لا يحملكم علم الله عليها**».

فالحادثة تعطي عدة أبعاد ودلائل، حيث نجد:

ـ أنّ بعض الناس يزنون ويشربون الخمر ويسرقون ويقتلون النفس،

ويـزعمـون أنّ ذلـك في علم الله، ولا طـاقـة لهم عـلى ردّه. . وهـذا يعني أنهم يفعلون كل ذلك مجبرين، ولا مفرّ من فعله.

ـ علم الله عـلى هذا الأسـاس تحديـد وجبر لـلإنسـان. فـما دام الله يعلم أنّ الإنسـان سيفعل كـذا وكذا، فـلا بدّ من أن يفعـل. والإرادة الإنسـانيـة ملغـاة ومعطلّة. .

ـ أنّ ارتكاب الذنوب والمعاصي يصبح مبرراً ما دام الإنسان مسيَّراً مُجبراً غـير قادر على اختيار أعماله وأفعاله. . فكيف له أن يبتعد عن الذنوب والمعاصي. .

ـ عبدالله بن عمر يغضب لأنّ مثل هذا التفسير لعلم الله بعيد كـل البعد عن حقيقـة معنى هذا العلم، كـما هو بعيـد كل البعـد عن الدين الإسـلامي. إذ لا يعقـل أن يدفـع الله سبحانـه وتعـالى هـذا الشخص أو ذاك إلى السرقـة وشرب الخمر والزنى وقتل النفس، لأن ذلك يتنـاقض مع أمـره عزّ وعـلا بالابتعـاد عن هذه الأمور. . فكيف نرضى ونقبل بوجود مثـل هذا التنـاقض الذي لا يمكن أن يصدر عن الخالق الحكيم. فـالله لا يأمـر الإنسان بـالابتعاد عن السرقـة وشرب الخمر وقتل النفس، ثم يجبره على فعل كلّ ذلك.

ـ إنّ الحديث النبوي الشريف يبينّ بصورة واضحة جليّة أنّ علم الله سبحانه لا يمكن أن يحمـل النـاس إلى الـذنـوب، ولا يمكن أن يـدفعهم إلى ارتكـاب المعاصي. هو علم بما سيكون من هذا الإنسان، وليس إجباراً أو دفعاً.

ـ وعلم الله شـامل لا يمكن الخـروج منـه، كـما لا يمكن الخـروج من السـماء والأرض. . وتتوضح الصورة أكثر حين نعرف أنـه كما لا تحملنـا السماء والأرض على الذنوب، كذلك لا يحملنا علم الله عليها.

* * *

في الحالة الثـانية، حـالة الإنسـان الحر، نكـون أمام إنسـان يملك كل معـاني الإرادة وأبعادها ودلالاتها. إذ نجد أنّ الإرادة قوة تجد طـريقها إلى التحقق عـلى أرض الواقع، من خلال استعمال الإنسان لها بالشكل الصحيـح. فالحـرية هنـا تأكيد لـلإرادة بالضرورة. والحـرية هنـا تأكيـد وتعبير عن معنى الاختيـار بشكل مستقل وقوي. وهي حرية تنطلق من شخصية تستـطيع أن تتعـامل مـع المحيط

دون الخضـوع لحركـة آلية، أو ردة فعـل سريعة، بـل تعمل عـلى بنـاء المـوقف الإنساني المنطلق من الرويّة والدراسة والتفكير.

في هـذه الحالـة، حالـة الإنسان الحـر، يبني الإنسـان فعله وهـو مقتنـع كـل الاقتناع بأنه فعل صادر عنه وراجع لإرادته. فـالفعل مـرتبط بالإرادة والاختيـار والانتقاء والتفكير ويظهر بوضوح أنّ هناك الكثير من الأهميـة للدراسة والمـراجعة والجهد. فالكون قابل لكل جهـد إنساني، مـا دام مسخَّراً لقبـول هذا الجهـد، وهو بالضرورة قابل لحركة التطوير المرتبطة ببذل الذكاء الإنساني. ليكـون الفعل بعد كل ذلـك فعلاً إنسـانياً قـابلاً لكـل جهد وتفكـير ودراسة وتجـربة، ومـا إلى ذلك.

وفي هذه الحالة، حالة الإنسان الحر، يكون العمل من أجل التبديل والتغيـير وطلب الأفضل أمراً لازماً وملازماً للإنسان في مسيرة حيـاته. ويـأخذ العمـل في هذه الحالة قيمته المثلى كونه المعبر عن شخصية الإنسان، والدالّ على جهـده من أجل إرضاء رب العالمين. فالإنسان في هذه الحالـة، يؤمن بأنّ الجـزاء على قـدر العمل والجهد، مما يجعله مصرّاً على متابعة الجهد دون أي تباطؤ أو تراخٍ.

نتبين هنا، ودون حاجة لإيراد وإبراز الكثير حول هذه الحالة، حالـة الإنسان الحر، أن ارتباط الإنسان بالحرية ومعانيها إنما يعني توجهاً نحو الإبـداع والتطور في كل شأن من شؤون الحياة. كما يعني العمل وبذل الجهد للاستفـادة بالشكـل الأمثل من تسخير الكون. فالإنسان الحر قادر على صياغة وتشكيل كل موضوعة حياتية صياغة متقدمة متطورة ومستفيدة بالضرورة من كل تجربة سابقة. والحرية هنا لا يمكن أن تسقط بأي حال من الأحوال تـراكم الخبرات الإنسـانية وسـيرها المطّرد إلى الأمام. فهي حرية تعتمد إمكانيات العقل البشري المبدع، ومعالم كل تجربة سابقة وما وصلت إليه.

* * *

القول بحرية الإنسان يبدو من البدهيات التي لا تحتاج إلى أي بـرهان. فـالله سبحانه وتعالى أراد للإنسان أن يكون حراً مفكراً مبـدعاً، قـادراً على الاستفـادة من الكون بصورة متقدمة، طالباً للعلم في كل زمان. ليكون متوافقاً مع العقـل

البشري، مستحقاً للنعم الإلهية المتعددة الكثيرة، ومستفيداً من الإمكانيات التي وضعت بين يديه، وبذلك تكون الحرية في توافق مع معناها الحقيقي من خلال ارتباطها بالإنسان الذي يعطيها هذا المعنى ويجسّده.

نرى هنا، وبشكل طبيعي، أن الإسلام مرتبط بالحرية الإنسانية، وغير بعيد عن البال مقدار النقلة التي أحدثها الإسلام في هذا المجال منذ البداية. ولا نبالغ حين نضع على سطور التاريخ الواسع العريض أن الإسلام كان الأسبق في إعلان حقوق الإنسان والإعلاء من شأن حرياته «**متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً**» ليكون الإسلام ـ في الحقيقة والواقع ـ محرضاً من أجل حرية الإنسان، وداعياً إلى تخليصه من كل قيد، ومصرّاً على تبصيره بِكُنه نفسه ليكون صاحب حرية بنّاءة إيجابية.

* * *

هل كان مثل هذا التقديم دخولاً مباشراً في صلب الموضوع؟ وهل كان علينا أن نقول كلمة بسيطة تضع النقاط على الحروف، في إيضاح الأسباب الداعية إلى تأليف مثل هذا الكتاب؟

لا شك أن الأسباب أكثر من واضحة وجليّة. إذ أنّ الحاجة ملحة ـ وفي وقتنا الراهن خاصة ـ لفهم الحرية وفهم أبعادها ومضامينها في الدين الإسلامي، والعمل على تطبيقها التطبيق الأمثل في الحياة والمجتمع دون أي تراجع أو تراخٍ. لأنها الحرية التي تشمل حياتنا المادية والمعنوية والسياسية، وبما يعني نهوض الأمة الإسلامية وتواصلها مع ماضيها العريق الفذ.

إن المحاولات التي سعت إلى تغييب معنى الحرية في الإسلام، وإلى تغييب الكثير من دلالاتها ومراميها في كل مجال، لا تخرج في كثير منها عن محاولات تسعى إلى التقليل من شأن الدين الإسلامي، وربطه بالتخلّف والتبعيّة وعدم القدرة على مواكبة الزمن الحديث. ومثل هذه المحاولات، كانت في وقت من الأوقات، وفي كثير منها محاولات استعمارية سعت وعملت على إقناع المسلم بأن وجود الاستعمار قَدَر لا مجال إلى تغييره. ومثل هذه المحاولات لم تهدأ ولم تتوقف، وواجب الرد يبقى قائماً في كل زمان، ولكن كيف؟

الرد على هذه المحاولات لا يكون قويّاً وصحيحاً وقادراً، إلا من خلال فهم ديننا الفهم الواعي المدرك. عندها نستطيع تسييج النفوس وحمايتها من الوقوع في شرك كل محاولة وافدة، ومن الانجرار مع كل مقولة غريبة عن الإسلام. وفهمنا للحرية، أبعادها ومراميها في الدين الاسلامي، يعني الكثير في هذا المجال.

وأملي أن يجد القارىء ما يفيده
والله وليّ التوفيق

حورية يونس الخطيب

الباب الأول

الاسلام رسّخ الحرية

الحرية والمعنى

لا أحد ينكر أنّ الحرية ارتباط وثيق بسعادة الإنسان وهنائه. كما أنها التعبير عن الشخصية المستقلة القادرة على تحمل المسؤولية. ولا ننس في هذا المجال مقدار الاعتزاز عند ترديد مفردة الحرية من قِبل الإنسان حين تدخل في صياغة «أنا حر» أو «أريد أن أفعل ما أشاء» أو «لا شأن لأحد بي».. وهكذا.. ليكون موقف الإنسان: ومن خلال نظرة الذات إلى الذات، موقفاً متماسكاً شديد الاستقلال. وهذا يعني أن الحرية مفردة واسعة المعنى، أثيرة إلى القلب، غالية في النفس.

لا أحد ينكر أيضاً أن الحرية أصل جميع الحقوق. إذ لا يمكن ولا يتاح لأي إنسان أن يمارس حقّاً من حقوقه بعيداً عن الحرية. فالحرية أساس الحقوق بكل الاتجاهات: إنْ كان ذلك من قِبل الفرد نحو الفرد، أو من قِبل الفرد نحو المجموع، أو من قِبل المجموع نحو الفرد. والصورة تتضح أكثر حين نضع الحقوق مع تغييب الحرية بشكل كامل، ألا نلاحظ عندها أن الحقوق تنتقل لتكون حقوقاً مستلبةً، وبما يعني أنها لم تعد حقوقاً بأي شكل من الأشكال. فإلغاء الحرية هنا إلغاء استلاب وتضييع لأي حق. وهذا ما يجعلنا نطابق بين المفردتين في النهاية، حيث تصبح الحرية حقاً، والحق حرية.

عند الانتقال إلى التعريف يمكن القول إن الحرية مفتوحة على الكثير من التعدد في صياغة الجمل التي تريد أن تدل أو تعطي تعريفاً لها. فالحرية من

المفردات الواسعة المدلول من جهة، والداعية إلى الخلاف والاختلاف من جهة ثانية، والمسبّبة للكثير من الجدل من جهة ثالثة. إذ يمكن أن تعطي الحرية القليل من المساحة في التعريف، كما يمكن أن تعطيها مساحة غير محدودة. وفي النهاية لا يمكن مهما حاولت أن تُلمّ بجميع جوانب التعريف المطروحة هنا وهناك. إذ يكاد يكون لكل فرد رأيه، ولكل اتجاه نظرته وبما يكاد لا ينتهي. فماذا نقول بعد كل ذلك عن الحرية؟

نقف عند بعض التعريفات فنقول: الحرية هي قدرة الإنسان على اختيار أفعاله، ومن جهة ثانية كون الفاعل بحيث إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، أو تساوي الإمكان في الفعل وعدم الفعل، ومن جهة ثالثة الامتلاك الواعي للإرادة.

فالحرية على ذلك شرطها القدرة على الاختيار، إذ لا يمكن تحقيق الحرية حين نوهم الإنسان بقدرته على الاختيار مع انتفاء وجود التعدد فيما هو مستطاع واقعياً. نمثل لذلك في أن نضع أمام الإنسان شيئاً واحداً ثم نطلب منه أن يختار. فهذا يعني أننا نجبره كيفما فسّرنا الأمر وزيّناه بالعبارات الكبيرة. فالإنسان يمنع الاختيار وينفيه حين لا يحقق شيئاً من لوازم الحرية، أو حين يمنع تعدد قنوات الفعل وأنواعه، ولا يحقق أرضية مفتوحة وقابلة لمثل هذا الاختيار. فالاختيار لا يكون صحيحاً ومحققاً لمعناه إلا مع تعدد يحقق لهذا الاختيار صورته وأبعاده ومراميه.

والحرية شرطها القدرة على القيام بالفعل أو عدم القيام به دون وجود أي ضاغط خارجي، وهو ما يحقق معنى تساوي الإمكان في الفعل أو عدمه. وحين ينتفي مثل هذا الشرط، تغيب الحرية بالضرورة. فالحرية قدرة على الإقدام والاحجام بالتساوي. هنا يكون الفعل أمامك مجرد فعل لا يرتبط بأي طرف آخر يمكن أن يغري بالإقدام والإحجام. والفعل أمامك مجرد فعل لا يرتبط بأي ترهيب أو ترغيب. هنا تكون الحرية تطلعاً إلى الفعل بتجرد مطلق، ومن خلال قدرة الإنسان وبشكل متكامل من الاستقلال على الأخذ أو الترك.

والحرية شرطها الامتلاك الواعي للإرادة. وطبيعي في هذا المجال انتفاء

الحرية عند انتفاء وجود الإرادة. كما هو طبيعي غياب الوجه الحقيقي للحرية مع غياب الوجه الحقيقي لامتلاك الإرادة. وشرط لازم وضروري أن تعي أنك تملك هذه الإرادة لا أن تملكها دون وعي لذلك. فالإرادة إرادة في وعي ذلك وفي امتلاكها، لا في امتلاكها فحسب. ولنا هنا أن ندقق في وجود الإرادة عند إنسان يؤمن بأنه مجبر على كل شيء بشكل مطلق، لنجد أنه يملك الإرادة ولكنه لا يعي حقيقتها وأبعادها ومفاهيمها وارتباطها الضروري بالحرية. وهذا ما يجعل القول لازماً بأن امتلاك الإرادة يتطلب معرفة واعية مفكرة، وإلاّ غابت الإرادة عن حقيقتها.

في المستوى الثاني، وفيما لا يبتعد عن الالتقاء المباشر مع المستوى الأول، تكون الحرية مرتبطة بما يجيزه القانون من جهة، وبالقدرة على القيام بعمل لا يضرّ الآخرين، من جهة ثانية. وهنا يصبح القول بأن الحرية تتمثل بأن تفعل ما تريد في الوقت أو المكان الذي تريد، قولاً محتاجاً إلى الارتباط بشرط أو شروط لا تعطيه معنى القدرة على الاعتداء أو التعدي على حريات وحقوق الآخرين. وهنا يمكن أن نلتفت بكثير من الوعي والإدراك إلى القول الذي يرى أن تنتهي حرية المرء عندما تبدأ حرية الآخرين.

وطبيعي أن تأخذ الحرية هذا المنحى بعيداً عن الاتجاه للانتقال أو الارتباط بمعنى الحرية المطلقة. إذ أن الحرية المطلقة تقود إلى حالة مخيفة من الفوضى، وهذا ما يعني الانتقال إلى صورة لا يمكن ضبط جوانبها وألوانها. وطبيعي اننا حين نترك للإنسان المجال الواسع لأن يكون حرّاً بشكل نهائي ومطلق، فإننا نجيز له أن يقتل ويعتدي ويسرق ويدمر. وبذلك ننقل المجتمع بشكل فوري ونهائي إلى حالة من حالات الضياع والتسيّب والغوغائية، ومثل هذا المجتمع ـ والذي سيكون قانونه عدم الارتباط أو الخضوع لأي قانون ـ سيقود أفراده بصورة ما إلى نهاية مفجعة.

من هنا ارتباط الحرية بما يجيزه القانون أو الشرع، وبعدم القيام بأي عمل قد يضر الآخرين. فالحرية بهذا المعنى حرية مقيدة ومحددة، ولا يمكن إلا أن تكون كذلك. لأن تحول الفعل الإنساني إلى صورة من الصور السلبية في نسيان أو تناسي حرية الآخرين والاتجاه نحو ضرب كل ما يتعلق بمصلحة الآخر، يعني

طغيان المصلحة الفردية لتكون مصلحة نهائية مطلوبة بالشكل الأعلى. وبالضرورة ستتحول المصلحة - وهي ستأخذ تسمية الحرية في هذه الحال - إلى مصلحة الأقوى والأصلب والأشد، فالضعيف ضائع الحقوق والقوي مسيطر على ما يريد إلى حين وحتى بروز من هو أقوى منه وهكذا، ولنا أن ندقق في جوانب مثل هذه الصورة إذا سادت في أي مجتمع.

في المستوى الثالث، وعلى صعيد معنى الحرية أيضاً، نرى أنها طابع كل شخصية إنسانية، أو بصمة الفرد التي تدل عليه. وهذا ما يجعل الفعل الحر، وبالضرورة، كل فعل يحمل طابع وأبعاد شخصية من قام بهذا الفعل. فالشخصية الإنسانية بهذا الشكل أو ذاك، شخصية حرة، أو يجب أن تكون حرة لتتوافق مع أبعادها وصفاتها. وهذا يقود إلى التأكيد على أن الفعل الإنساني فعل حر، أو يجب أن يكون حراً، لتحقيق أبعاده وصفاته. وحين نرى إلى أبعاد الفعل الإنساني، نرى إلى ارتباطه بالإبداع والتميز والاختلاف عن أي فعل إنساني آخر.

الإنسان يبقى إنساناً فرداً متميزاً أعطاه الله سبحانه وتعالى ما يجعله مختلفاً عن الآخرين من بني جنسه. مثل هذا الاختلاف في الملامح الظاهرية، وفي الملامح الداخلية يجعله صاحب فعل حر لا يرتبط بآلية تضعه في مجرى التكرار أو النسخ. فحين يقوم الإنسان بالفعل الحر، فإنه يقوم به منطلقاً من كل ما يميزه عن الآخرين. ومهما بدت معالم التشابه والتساوي ظاهرة بادية في نتائج الأفعال الإنسانية، فإن التدقيق يقود إلى وجود بصمة كل إنسان على هذا الأثر أو ذاك. ويمكن أن يلحظ التميز الدال على الشخصية من خلال الأفعال التي تأخذ صفة الإبداع بكل معانيه.

لذلك، وهنا يمكن الانتقال إلى مستوى آخر، كانت الحرية بالضرورة ملكة تميز الإنسان عن غيره من المخلوقات على وجه البسيطة. فالكائن البشري موجود أخلاقي يملك الفكر والإرادة ويستطيع من خلال ذلك تجاوز مستوى الغريزة للوصول إلى ما هو مفترض من مستوى أخلاقي. وارتباط الإنسان بالعقل والإرادة يتيح له أن يتحرر من سيطرة الغريزة، ليكون حرّاً في هذا

التخلص، وليكـون حرّاً في القـدرة على تـطوير كـل غريـزة لتكـون ذات أبعـاد أخلاقية.

عند المقارنة نجد أن الحيوان يختلف اختلافاً كليّاً في هذا المجال، كونه يخضع للدوافع والانفعالات بشكل مباشر، وبما يبعده عن الانصاف بالحرية أو القـدرة على الاختيار. فالحيوان تـابع وخـاضع لـدوافعه وانفعـالاته دون وجـود قدرة أو حالة من التحكم والضبط. بينما كان الإنسان الذي كرمه الله عكس ذلك تماماً، كـونه يملك العقـل والإرادة والقدرة عـلى الاختيار. وهـذا مـا يجعله قـادراً عـلى التحكم بكل أهوائه وانفعالاته، وعلى ضبطها وتنظيمها حسب ما يريد. لذلك، كان الإنسان مخلوقاً مفكراً حراً.

في مستوى آخر، نجد أنّ الحرية لا تعني انفصالاً أو ابتعـاداً أو استقلالاً عن قوانين الطبيعة بمفهومها العريض الواسع، أكانت طبيعة خارجية تتعلق بالكون، أم خاصة تتعلق بالانسان وجوداً وجسماً وروحاً. إذ الحرية يجب أن تكون هنـا، وبشكل يعطي الإنسان أعلى درجات القدرة عـلى الاختيار، تعـرّفاً مبـاشراً عـلى الطبيعة، ومعرفة تامة وكافية لكل قوانينها لتكون الحـرية حقيقيـة. ويجب الانتباه إلى أن الانفصال أو الابتعاد عن فهم مثل هذه القـوانين، يلغي الحـرية أو يقلّل من جوانبها إلى أبعد حد. فالإنسان الذي يقترب من هذه القوانـين، ويتداخـل مع كل مفاهيمها وأبعادها ومراميها، يستطيع ان يمارس حريته الإنسانية بالشكل الصحيـح. ونشير هنـا إلى تركيـز الإسلام عـلى هذا الجـانب العام من جـوانب الحرية، حين فتح أمام الإنسان كل مجالات التعرف على الكون من جهة، وعلى الذات البشرية، من جهة ثانية.

يبقى أنّ الحـرية لا يمكن ان تنفصـل عن حياة الإنسـان، أو يفـترض أنها لا تنفصل عنه. فـالله سبحانـه الذي خلق الإنسـان وميّزه بـالعقل والإرادة، جعله بالضرورة مرتبطاً بالحرية. إذ العقل الإنساني عقل حر، والإرادة الإنسـانية إرادة حرة.

الإنسان والفعل

الإنسان، هل هو مسيَّر أم مخيَّر؟ . . سؤال يطرح كثيراً على صعيد البحث في الفكر الإسلامي منذ سنوات طويلة وما زال. ولم يكن الجواب في أي وقت من الأوقات نهائيّاً. إذ بقي هناك من يقول إن الإنسان مجبر في كل أفعاله، ولا يستطيع أن يأخذ أية فسحة من الاختيار بالمعنى الكبير لهذه المفردة العميقة. وبقي هناك من رأى أن الإنسان مخير حر في كل أفعاله، وأن الله سبحانه وتعالى أوجد الإنسان في الدنيا، وهي دار اختيار، ليكون عمله نتاج فكر وجهد واختيار يحاسب عليه يوم الحساب، وهذا يُسقط أي معنى للجبر أو الإجبار. وبقي هناك من وضع الإنسان في منطقة وسط بين الاختيار والجبر، فهو مسيَّر في بعض الأفعال، مخيَّر في بعضها الآخر. فأين يمكن أن يقف الإنسان المسلم من هذه الآراء؟

في هذا المجال نُثيرُ بعض الأسئلة التي تصبّ في باب الإجابة فنقول: إذا كان الله سبحانه وتعالى قد قدَّر على الإنسان أفعاله، فلماذا يحاسبه. . وإذا كان كل شيء في هذا الكون، أو في الدنيا على وجه التحديد، مقدَّراً له أن يجري بحركة حتمية لا علاقة لها بإرادة الإنسان، فما ذنبه فيها يحدث أو يصدر عنه جراء التأثير والتأثر. وإذا كان هذا الإنسان مجرد مخلوق مجبر محكوم بالفعل، فلماذا كان العقل، ولماذا كانت الإرادة، ولماذا وجدت عنده ملكة التمييز؟ ثم بعد كل ذلك ما معنى أن يكون الإنسان مسؤولاً، وخليفة في الأرض، إذا كان مجبراً مسيَّراً؟

السؤال مشروع، وأن يبحث الإنسان عن إجابة تضعه على الطريق الصحيح أمر مشروع أيضاً. ولا شك أن الإجابة عن أسئلة كثيرة تأتي لتصبّ مباشرة في بناء شكل الحياة ومفهومها وأبعادها ومراميها لدى كل فرد. وغير بعيد عن الصواب أن يقال: إن حالة الإنسان الذي يؤمن بأنه مجبر مسيّر في الحياة الدنيا، لا يمكن أن تتساوى أو تتفق مع حالة الإنسان الذي يؤمن بأنه مخيّر.

أقرب مثال يقول إنني حين أعرف وأعي أنني مسيّر في كل شأن من شؤون حياتي، فهذا يعني بالضرورة اعتقادي وإيماني بإسقاط مسؤوليتي عن أي عملٍ أو فعلٍ أقوم به. وهذا يعني بالمقابل ميلي إلى التسليم والتواكل والركون إلى السكينة. في هذه الحال، تتبدى بشكل جارح معالم التعطيل للكثير من المَلَكات والقدرات والمواهب الإنسانية. إذ علي في كل مجالات الحياة، أن أعتمد اعتماداً كليّاً على ضرورة تركي لكل شؤوني لتكون كما يراد لها أن تكون.

في المقابل، فإنّ اعتقادي وإيماني بأنني إنسان حر، قادر على الاختيار، متحكّم بإرادتي قادر على توجيهها بالشكل الذي أريد. كل ذلك يفتح أمامي مجالات الإبداع والابتكار والبناء والعمل بشكل كبير لا يحد. وهذا يعني أن يكون عملي عملاً مسؤولاً، ساعياً إلى مرضاة الله في كل وقت. إذ أنني أعي وأعرف بأنّ الجزاء سيكون على قدر العمل المسؤول، وأن حياتي حياة ذات قيمة اختبارية. فكل حركة من حركاتي، وهي حركات مسؤولة مرتبطة بإرادتي، نابعة عن تفكير ووعي وقدرة، لا تبتعد في النهاية عن تقدير أعمالي، ووضعها في الميزان.

طبيعي، وهذا أمر لا شك فيه، أنّ بناة الحضارة الإسلامية الشامخة، والذين وصلوا بها إلى ما وصلت إليه، لم يكونوا إلا المؤمنين بأنّ الإسلام دين الحرية الإنسانية التي لا تساويها حرية. لذلك استطاعوا أن يبدعوا كل هذا الإبداع، وأن يبنوا كل هذا البناء، وأن يثبتوا بما لا يدع مجالاً للشك أن الإسلام قد حثّ على فتح كل المجالات الفكرية والإبداعية والروحية أمام الإنسان. ولو لم يكونوا كذلك، لما وصلوا إلى ما وصلوا إليه، ولما كانت الحضارة الإسلامية على ما كانت عليه.

لا أحد يستطيع أن ينكر أهمية ارتباط الإبداع الإنساني، والعمل الإنساني، والفعل الإنساني، والبناء الإنساني، بالحرية. فهل يعقل أن يأتي الدين الإسلامي الذي ارتبط منذ البداية بالعمل على تحرير الإنسان وتخليصه من عبودية الجاهلية، ليفرض كل القيود عليه في المقابل؟ وكيف يمكن للعقل البشري الذي أعطاه الخالق المبدع كل هذه القدرة على التفكير والبحث والاستقصاء والتأمل، أن يسلم بأن الخالق سبحانه وتعالى يعطيه كل هذه المزايا ثم يكبّله ويضعه أمام طريق مسدود؟

كم من الآيات القرآنية تحضّ وتحثّ وتدعو إلى التفكير؟ كم من الآيات القرآنية تحثّ على العمل وتدعو إلى بذل الجهد؟ كم من الآيات القرآنية تبيّن الحلال والحرام؟ كم وكم من الآيات القرآنية تعرّف الإنسان على ذاته، وعلى الكون؟ فلماذا كل ذلك، إن لم يكن من أجل تثبيت حرية الإنسان بشكل لا مثيل له.

ولكن ألا نسأل من أين أتى هذا الإيمان بالجبر؟ وما هو الجبر؟

الجبر والمفهوم

يشار في هذا المجال إلى اعتماد القائلين بالجبر على فهمهم لبعض الآيات القرآنية، حيث تبدّى لهم أن هذه الآيات تقرر بأن الإنسان مجبر مسيّر، لا خيار له في أي أمر من أمور حياته، وأي عمل أو فعل من أفعاله. من هذه الآيات قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾[1]، وقوله: ﴿ يَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾[2]، وقوله: ﴿ وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴾[3].

(1) سورة الحج، الآية 70.
(2) سورة الانعام، الآية 59.
(3) سورة الملك، الآية 13.

وقوله: ﴿ مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾[4].

إذا أنّ هذه الآيات تقول، حسبما رأى القائلون بالجبر، أنّ الإنسان مسيَّر في كل أمرٍ من أموره، وفي كل فعل من أفعاله. إذ أن كل شيء مكتوب و«مقدر» قبل أن يوجد الإنسان على وجه البسيطة، فهو يأتي إلى هذه الدنيا وقد حُدِّد له المَسار، ورُسِمت له الأفعال، وانتهى الأمر. وإلى جانب ذلك، فقد قُضي الأمر بالنسبة للجزاء، فهناك من سيكون في الجنّة، وهناك من سيكون في النّار، قبل أن يصدر العمل أو الفعل. فكيف لهذا الإنسان بعد كل ذلك القدرة على التغيير أو التبديل وقد تقرر مصيره بشكل نهائي؟ ثم ما فائدة أن يكدّ ويسعى ويجتهد، وقد قُرِّرت النتيجة قبل أن يُحرك يده في هذا الاتجاه أو ذاك؟ وحسب رأي القائلين بالجبر، ورجوعاً إلى فهمهم للآيات، فلا مجال لتغيير المصير المحتوم، إذ:

- ما أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها.
- إنه سبحانه وتعالى عليم بذات الصدور.
- إن ذلك في كتاب، وإن ذلك على الله يسير.

ولكن هل يفهم من هذه الآيات معنى الجبر، ومن أين أتى مثل هذا الفهم، ونحن نرى أن الله سبحانه وتعالى يقول بعلمه ومعرفته والشمولية في ذلك. فالله العليّ القدير يعلم كل شيء، وعن كل شيء، ويمتد علمه ليشمل السماء والأرض وما فيهما وما عليهما وهو ما يعنيه القضاء. وطبيعي أن يكون خالق العباد عالماً بما سيكون منهم في كل صغيرة وكبيرة، وأن ذلك على الله يسير. وإذا كان كل ذلك، مما كان وسيكون، في اللوح المحفوظ «الكتاب المبين» أي في علمه تعالى، فإن ذلك لا يمكن أن يدخل في معنى الجبر والتسيير والإلزام.

---

(4) سورة الحديد، الآية 22.

الله العليّ القدير عليم بما هـو كائن وسيكـون، وبما هـو حادث وسيحـدث، وبالأفعال والأعمال التي صدرت أو ستصـدر عن الإنسان. ولكن ذلـك لا يمكن أن يُفسَّر أو يُفهم على أنه إجبار أو جبر للإنسان على القيام بهـذا الفعل أو ذاك. إذ أن العلم بالشيء، لا يتصل معنًى بالإجبار على القيام به، فالله سبحانه وتعالى يعلم ولا يجـبر، يعرف ولا يـدفع الإنسـان للقيام بهـذا الأمر أو ذاك. إنـه يبـين للإنسان بكل الوضوح ويعلمه «ألم تعلم» بـأن علمه سبحـانه لا يُحـدّ، وأنّ هذا العلم يسبق وجـود المخلوقـات وصـدور الأفعـال عنهـا. وطبيعي أن الله العـلي القدير:

- يعلم ما في السماء والأرض.
- يعلم ما في البر والبحر.
- وما تسقط من ورقة إلا يعلمها.
- عليم بذات الصدور.

ولكن من أين أتى القول بالجبر؟

نقف هنـا على مستـويين بـرزا في مصطلح «الجـبر»، الأول رأى أن الإنسـان ومن خلال ارتباطه بمصطلح «الجبر» يصل ليكون «بمنزلة الجماد، لا إرادة لـه ولا اختيـار» وهذا ينبـع من خلال فهم يقـول «لا قدرة للعبـد أصلاً، لا مؤثـرة ولا كـاسبة، بـل هو بمنـزلة الجـمادات»[5]، وبذلـك يوضـع الإنسان في مسـاحة من مساحات الإلغاء والتعطيل. فهو بمنزلة الجماد، ولا قدرة له لا مؤثرة ولا كاسبة. والثاني جاء من خلال ارتباط «مصطلح الجبر» بمعنى الاستبـداد والاستعباد. وفي المستويين يأتي مصطلح «الجبر» ليكون معطِّلاً لكل فـاعلية ممكنـة عند الإنسـان. فهل عرف الإسلام، أو دعا إلى مثل هذا الجبر حقاً؟

يقال إن «أول من قال بـالجبر وأظهـره.. معاويـة.. وأنه أظهـر أن ما يـأتيه بقضاء الله، ومن خلقه، ليجعله عذراً فيما يـأتيه، ويـوهم أنه مصيب فيـه، وأن

(5) «كشاف اصطلاحات الفنون» ص 199 ـ 200 عن «المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية» للدكتـور محمد عمارة.

الله جعله إماماً وولّاه الأمر. وفشا ذلك في ملوك بني أمية»[6].

وذكر أن العرب «كان لهم موقف فكري من هذه القضية منذ ما قبل الإسلام، وأنهم كانوا جبرية يقولون بالجبر، وأن الإسلام قد جاء فغيّر هذا الموقف، وقرر الحرية والاختيار للإنسان».. وروي عن الحسن البصري أنه كان يقول: «إن الله ـ سبحانه ـ بعث محمد ـ ﷺ ـ إلى العرب وهم قدرية مجبرة، يحملون ذنوبهم على الله، ويقولون: إن الله ـ سبحانه ـ قد شاء ما نحن فيه، وحملنا عليه، وأمرنا به. فقال عز وجل: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[7].

وذكر أن الجدل «قد دار حول هذا الأمر في حياة الرسول ـ عليه الصلاة والسلام ـ وأن الرسول قد شارك في هذا الأمر، وقال بعض الأحاديث النبوية التي تعارض الجبر وتقف مع القول بالحرية والاختيار». فلقد رُوي أن رجلاً من ـ خثعم ـ قال للرسول عليه الصلاة والسلام: متى يرحم الله عباده.. فقال: «ما لم يعملوا المعاصي، ثم يقولوا: إنها من الله»...[8]

وقد أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه... «بسارق، فقال: لِمَ سرقت.. فقال: قضى الله عليّ.. فأمر به فقطعت يده، وضرب أسواطاً. فقيل له في ذلك، فقال: القطع للسرقة، والجلد لما كذّب على الله». ويذكرون لعثمان بن عفان رضي الله عنه جوابه للذين حاصروه في بيته أثناء الثورة عليه عندما رموه، ثم قالوا له: «الله يرميك» فأجابهم: «كذبتم لو رماني ما أخطاني».[9]

يؤدي كل ذلك إلى القول إن الجبر، ووضع الانسان بمنزلة الجماد، لا يمكن أن يكون من الإسلام في شيء. إذ أنّ مثل هذا القول يناقض ويلغي كل نشاط إنساني من بدء الخلق إلى قيام الساعة. كما أن الاعتقاد والإيمان بالجبر، يلغيان

---

(6) «المغني في أبواب التوحيد والعدل» للقاضي عبدالجبار بن أحمد الهمذاني، ج 8 ـ ص 4، عن المرجع السابق.

(7) «المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية»، الدكتور محمد عمارة ص 20 - 21.

(8) المصدر السابق، ص 21.

(9) المصدر السابق، ص 32.

إلغاءً تامّـاً المغزى من الـوحي وإرسال الـرسل. وإلى جـانب ذلك، فـإن عقيدة الجبر تناقض وتفرغ كل مضامين ومفاهيم وأبعاد تكليف الإنسان، لأن التكليف تكليف مسؤولية ولا مسؤولية مع الجبر، إضافة إلى كـل ذلك، فـإن الأدلة عـلى إعطاء الإنسان حرية الاختيار في الدين الإسلامي أكثر من أن تحصى، كيف؟

لا إكراه في الدين:

يقول تعالى في كتابه العزيز: ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۝ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۝ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ۝ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم ﴾[10] ليـكون الخطـاب للنبي صلى الله عليه وسلم مركّزاً ومؤكّداً على أن عليه البلاغ، وعـلى ربّ العباد الحساب. وفي ذلك لا يجوز الإجبار لأنه ينافي معنى الحرية التي مُنحت لـلإنسان في الإسلام. فالتذكير والبلاغ مطلوبان من النبي ﷺ، وبعد ذلك على الإنسـان أن يختار بكامل إرادته ومطلق حريتـه. واختياره الإرادي هـذا، وهو اختيـار بُني على أساس متـين من القناعـة، يحمل الإنسـان النتيجة بشكـل كلّي كـامل. ولا يستطيع أحـد القول إن هنـاك أيّ نوع من الإكـراه، لأن الإكراه في الـدين غير جائز، للأمور الآتية:

«أولاً: للنصّ الصريـح من مثل قـوله تعـالى: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾ وقولـه تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ﴾

ثانياً: إن الدنيا دار ابتلاء، ولا ابتلاء دون حرية واختيار.

ثـالثاً: لتنـافي الإكراه مـع طبيعـة العقيـدة نفسهـا، من حيث كـونها عنصـراً نفسيّـاً، ومن المحال تكـوين أو تأسيس حقيقـة نفسية بـالإكراه، إذ الإسـلام لا يشرّع من الأحكام ما لا يستقيم مع طبائع الأشياء.

رابعـاً: لاعتقاد الإسـلام أن معاذيـر المخالفـين قد أُبليت، لأنـه أقام الحجـة القاطعة، بل البالغة على الألوهية والوحدانية، لقولـه تعالى: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ﴾ بالآيات المنصوبة في مظاهر إبداع الخلق الإلهي في الكون والإنسان.

---

(10) سورة الغاشية، الآيات 21 - 26.

وبذلك انقطعت ادعاءات بعض المستشرقين المغرضين، من أن (الغاية) التي استهدفها الإسلام في فتوحاته، هي إكراه الناس على اعتناقه»[11].

وطبيعي أن يكون في قوله تعالى: ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾[12] دلالة وافية وكبيرة على أنّ الحرية قد أعطيت للإنسان دون قيد أو شرط في أمر من أخطر الأمور وأدعاها إلى طلب الإجبار لو طلب من المسلمين. وهل هناك أهم عندهم من إدخال الناس في الإسلام. ولكن النص الصريح لم يجز لهم ذلك بأية حال. وما انتشار الإسلام واتّساع رقعته، دون وجود الإكراه، إلا الدليل الأوفى على أنّ هذا الدين استطاع أن يدخل العقول والقلوب، ليترسخ ويتجذر في النفوس. ومجرد افتراض الإكراه، يعني افتراض التّرك أو التحول عن هذا الدين عند أول فرصة. والحقيقة التي تسجلها السنوات الطويلة الماضية تقول: إن الدين الإسلامي، كان دين إقناع لا دين إكراه، يبرز ذلك ويتضح في كل بلد فتحها المسلمون الأوائل ونشروا فيها الحضارة الإسلامية الفذة.

لو شاء لهداكم أجمعين:

إنّ ترك كل هذه الحرية للاختيار الإنساني، وبشكل يعطي الدليل على أنها حرية لا حدّ لها، يشير بوضوح إلى أهمية التركيز على المسؤولية الإنسانية في الإسلام. فالدين الإسلامي الذي لا يرضى أن يكره الإنسان في الدين، لا يمكن أن يرضى إكراهه في أي شيء آخر. وعلينا أن نعي معنى حرية الاختيار في هذا الجانب الذي يعد أولاً وسابقاً على سواه، وهو أمر الإيمان بالله رب العالمين. إذ يظهر للعقل لأول وهلة، أنه من الواجب والضروري إجبار الناس على هذا الإيمان. ولكن حكمة الله اقتضت أن يكون الأمر على غير ذلك، فكان بأمره أن أعطي الإنسان الحرية على وجه الإطلاق. وطبيعي أن الوصول إلى الإيمان كان لا بدّ أن يرتبط بالعقل والتفكير والتبصر، وأن يتطلب قناعة وإرادة

---

(11) «خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم» للدكتور فتحي الدريني ص 116 - 117.
(12) سورة الكهف، الآية 29.

وتواصلاً فكرياً وروحياً. ليكون الإيمان عندها نتاج إرادة حرة، وتفكير إنساني عميق، وقناعة لا تحد. وعند الوصول إلى هذه الحالة، يصبح الإيمان إيمان رسوخ لا يمكن زحزحته.

لقد أعطى الإسلام وبشكل وافٍ وشامل الدلائل التي لا تدفع على كونه دين الحق الساطع. وثبت بالأدلة القاطعة أنّ الله رب العالمين واحد أحد. وافترض أنّ التفكير الحر يوصل بشكل طبيعي إلى التوافق والتلاؤم مع كل ما جاء به الإسلام. لذلك كانت الحرية المطلقة في كنه الدين الإسلامي وفي كل محاوره ومضامينه وأبعاده ومفاهيمه. وهذا الشيء طبيعي يميز الدين الإسلامي الذي أراد أن ينقل الإنسان نقلة كبيرة وهائلة كان أساسها تحريره وتخليصه من كل القيود التي كانت مفروضة عليه.

لنفترض ـ مجرد افتراض ـ أن النبي ﷺ قام بإكراه الناس لكي يكونوا مؤمنين.. فماذا ستكون النتيجة؟ وإلى أي مدى كان الإسلام سيصل؟ وهل كان له أن يحقق كل ما حققه من خلال الحرية التي أعطيت؟

في هذا الصدد ـ وفي حيز الافتراض ـ سيقال لماذا كان كل هذا الشرح والتفصيل، والترغيب والتحذير، والخطاب والوعظ، والمدح واللوم، في القرآن الكريم.. ولماذا كان كل هذا التوجيه والنصح والتوضيح والتفسير، وما إلى ذلك، في الأحاديث النبوية الشريفة.. إذا كان الإسلام سيتحول إلى دين إكراه وفرض وإلزام. وكيف كانت ستتوفر للنبي ﷺ القدرة على هذا الإكراه وقد كان الطرف الضعيف مادياً، ونعرف أن الإكراه يحتاج إلى قوة مادية.

إنّ العودة إلى هذه البداية تضعنا مباشرة أمام الحقيقة القائلة أن الدين الإسلامي لم يكن في يوم من الأيام دين إكراه. إذ كان الطرف الآخر في البداية أقوى وأشدّ مادياً من المؤمنين. ولكن في المقابل، كان الإسلام أقوى وأثبت وأكثر قدرة على الوصول إلى العقول والقلوب من خلال الحجة البالغة والحق الناصع، والعمل على تحرير الإنسان. وإذا انتفى وجود أي تماثل في القوة المادية مع السنوات الأولى من الدعوة، فقد كانت قوة الإسلام في الإقناع والوصول إلى العقول والقلوب أكبر بكثير..

وافتراض الإكراه ـ مجرد الافتراض ـ يلغي بطبيعته الحاجة إلى الوحي والرسل. إذ أنّ قدرة الله لا تحد، وبأمره سيكون ما يريد. فما أسهل أن يكون كل الناس مؤمنين، وما أسهل أن يكون كل الناس موحدين. ولكن الله سبحانه أراد أن تكون الدنيا دار اختبار وامتحان للإنسان. لذلك كانت مشيئتُهُ في إعطائه الحرية بشكل تام. قال تعالى: ﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾[13]، وقال: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا ﴾[14] وقال سبحانه: ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[15]، وقال سبحانه: ﴿ لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَآءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾[16]. ويمكن في كل ذلك أن ننظر إلى المسألة من جميع جوانبها، حيث نتوصل إلى:

ـ أنّ الله سبحانه وتعالى قادر لو شاء أن يجعل كل الناس مؤمنين، ولكنه لم يشأ ـ وهذا يعني أنه سبحانه قد ترك مطلق الحرية للإنسان، ليكون قادراً على الاختيار، مالكاً لكل جوانب الإرادة ودون أي تقييد. ومن هنا المسؤولية الإنسانية القائمة على الحرية والاختيار المتصلين ضرورة بالعقل والتفكير. والإنسان في ذلك قد يهتدي فيسلك طريق المؤمنين، وقد يضل فيسلك طريق الخاسرين. وهو في هذا وذاك يصدر عن مسؤولية كاملة.

ـ أنّ الله سبحانه وتعالى قد أرسل الرسل وأنزل الكتب وصولاً بالحجة القوية البالغة إلى نهايتها، وهذا ما جعل الطريق واضحاً أمام الإنسان. فالاختيار بعد ذلك لا يأتي عن جهل أو دفع أو إجبار، بل عن تبصّر وتفكر واستيعاب. وطبيعي أن إرسال الرسل وإنزال الكتب متلازمان مع الحرية الإنسانية بشكلها المطلق. ولو شاء صاحب القدرة أن يهدي الناس لهداهم أجمعين، ولكنه لم يشأ، تاركاً للإنسان أن يختار ويتحمل المسؤولية.

---

(13) سورة يونس، الآية 99.
(14) سورة السجدة، الآية 13.
(15) سورة الأنعام، الآية 149.
(16) سورة الشعراء، الآيتان 3 , 4.

ـ أن الله سبحـانه وتعـالى وفي خطابـه للنبي ﷺ يطلب منـه ألا يهلك نفسـه حزناً وحسرة لأن بعض النـاس لم يؤمنوا. فلو شـاء الله سبحانـه لأنزل آيـة من السماء تضطرهم إلى الإيمان قهراً، ولكنه لم يفعل ذلك لأنه عز وجل لا يريد من أحد إلا الإيمان الاختياري. والواضح دون أي لبس، أنه سبحانه أعـطى مطلق الحرية للإنسان في الإرادة والاختيار.

أيكم أحسن عملا

إنّ الاختيـار، وهو أسـاس الحريـة الإنسانيـة في الإسـلام، يمكن أن يتبـدى بوضوح من خلال التوقف عنـد موقف الإنسـان من العمل الـذي يتأسس عـلى الفعـل الانساني. وفي هـذه المسألـة يظهـر جلياً واضحـاً معنى علم الله سبحانـه وتعالى بالفعل والعمل الانسانيين حيث علمه سبحانه:

«وقع على اختيار الإنسان، فلقد علم الله ما سيختاره الفاعـل، ثم أخبر عن مصيره بناءً على علمه بمـا سيفعل بـاختياره، ومن ثم فـإن الذي حـدد حكم الله بأن فريقاً من الناس للجنّـة وفريقـاً آخر للنّـار، هو علمـه المبني على اختيـارهم أفعال أهل الجنة أو أفعال أهل النار، ولو علم ـ سبحانه ـ أنهم جميعاً سيـطيعون لحكم وأخبر بأنهم جميعاً إلى الجنة، كما كان سيحكم بأنهم جميعاً إلى النار لو علم بأنهم سيختارون جميعاً طريق الكفر والعصيان»[17].

والـواضح في هـذا المجال، أنّ العمـل عمل الإنسـان عـلى وجـه التحـديـد والتخصيص، وأن الفعل صادر بالضرورة عنه. ولو كان الأمـر على غـير ذلك، وبما يضع الإنسان بمنزلة المجبر على الفعل والعمـل، وبصورة تجعله آلـة جامـدة تتلقى الأوامـر الصارمـة لتقوم بتنفيـذها، لانتفت بـالضرورة كل تبعيـة يمكن أن تقوم على صدور الفعل. فالإنسان هنا، يعمل ويفعل، ظاهرياً لا على وجه الحقيقة. إذ الحقيقة تقول، وبهذا الوجـه من الفهم أن الإنسان المـأمور المجـبر مضطر إلى نقـل الفعل من حيـز الأمر إلى حيـز التحقق. ويكون الإنسـان بذلـك مجرد أداة تعمـل وتفعل بتـوجيه أعـلى. . ومن أولى صفـات العمـل والفعـل الإنسـانيـين

(17) «المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية»، ص 106.

الهادفين، قيامهما على الاختيار والإرادة. ولا مجال هنا للقول بوجود الاختيار والإرادة.

وقد يكون مبالغة في الشطط، ومن باب الإصرار على التنصل من كل مسؤولية وتبعية ومن باب الاتجاه السلبي إلى التسليم بكل تخلف وتأخر وتراجع، القول بأنّ الإنسان بمنزلة الجماد، أو أنه غير قادر على التغيير والتبديل. إذ أنّ ذلك مخالف ومنافٍ لكل ما جاء به الدين الإسلامي، ومخالف ومنافٍ للعقل والتفكير الإنسانيّيْن. ولنا هنا أن نسأل: ما معنى أن تزدهر الحضارة الإسلامية في زمن، لتضمحلّ وتتراجع في زمن آخر. وهل يمكن أن نقول في هذا المجال أن طبيعة الإسلام قد تغيرت وتبدلت من زمن لآخر. وهل يمكن أن نقول: إن ما دفع الأوائل إلى العمل المسؤول الحر المبدع، لم يعد موجوداً الآن..

طبيعي أن يكون الجواب متعلقاً بمحوري الفهم والتطبيق. فالإسلام هو الإسلام. والتعاليم هي التعاليم، والطبيعة هي الطبيعة، والدافع هو الدافع. ولكن هناك تقصير حادث في أحد المحورين أو كليهما، فإما أننا ابتعدنا عن الفهم الصحيح لديننا العظيم، وإما أننا فهمنا وابتعدنا عن نقل الفهم إلى واقع ملموس محسوس معاش، وإما أن نكون بعيدين عن هذا وذاك. ولا عيب في أن نعترف بكل صراحة ووضوح، لنتّجه بعدها إلى التواصل مع العمل الإسلامي الحر والمسؤول والمبدع. وقبل كل ذلك علينا أن نعي بكل جلاء ووضوح أنّ إسلامنا عظيم وكبير وشامخ، وأنه مناسب ومتوافق مع كل زمان ومكان، وأنه لا يبتعد عن أي عصر إلا بمقدار ابتعادنا، ولا يقترب من أي عصر إلا بمقدار اقترابنا، ولا يتواصل مع أي عصر إلا بمقدار تواصلنا.

إنّ الدليل الواضح على أنّ العمل الإنساني عمل حر، يأتي من النص القرآني أولاً في مثل قوله تعالى: ﴿ خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً ﴾[18] ومن الحديث الشريف ثانياً في مثل قوله ﷺ: «كل الناس يغدو فبائع نفسه

---

(18) سورة الملك، الآية 2.

فموبقها أو معتقها»[19]. ومثل هذا الدليل لا يحتاج إلى أية إضافة للقول بحرية العمل الإنساني في الإسلام. فالله سبحانه وتعالى يؤكد على الاختبار المقرون بالاختيار، وعلى الامتحان المقرون بالحرية. والنبي ﷺ يؤكد على أن الناس أحرار في أفعالهم وأعمالهم على وجه الإطلاق. إذ أنّ هناك من يمضي في طريق الشر أو الزلل، وهو حر مختار، فيخسر خسراناً كبيراً، وهناك من يمضي في طريق الصلاح والرشاد، وهو حر مختار، فيكون له الفوز والخلاص من النار.

والنص القرآني صريح مرة أخرى في رسم المعالم بوضوح للإنسان، وفي تحديد مسؤوليته عن كل عمل يقوم به ويختاره في صدور عن الفكر والإرادة والحرية، إذ يقول تعالى: ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَـٰهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝ إِنَّا هَدَيْنَـٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝ ﴾[20] ليكون التأكيد على أنّ الله سبحانه وتعالى: أوجد الإنسان، ولم يكن شيئاً مذكوراً، ليضعه محل امتحان واختبار.

أنه سبحانه جعل له سمعاً وبصراً يتمكن بهما من الطاعة أو المعصية، كقوله جل جلاله: ﴿ أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ۝ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ۝ ﴾[21]، ذلك أنّ الاختبار اقتضى وجود السمع والبصر.

ثم دلّه وأوضح له بشكل نهائي علامات وملامح وصفات طريق الخير، وطريق الشر، وبما يعني أنّ الله سبحانه وتعالى، وبعد أن قضت حكمته بتوفير كل مقومات الاختبار الإنساني، من وجود السمع والبصر، والتعريف على طريق الخير وطريق الشر، ترك الانسان لاختياره الحر المطلق، كقوله تعالى: ﴿ وَهَدَيْنَـٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ۝ ﴾[22].

وبعد ذلك، بنى سبحانه النتيجة على الاختيار. فالإنسان إما أن يشكر نعم الله ويختار طريق الخير فيكون من السعداء، وإما أن يكفر بهذه النعم ويختار

---

(19) رواه مسلم عن أبي مالك الأشعري.
(20) سورة الانسان، الآيتان 2 , 3.
(21) سورة البلد، الآيتان 8, 9.
(22) سورة البلد، الآية 10.

طريق الشر فيكون من الأشقياء، كقوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ﴾[23].

ويمكن أن نقول في هذا المجال، أن الله سبحانه وتعالى، إضافة إلى ما وضع ورسّخ في الفطرة الإنسانية من ميل طبيعي إلى الخير، وعبادة الله، فقد أتبع كل ذلك بالبيّنات والحجج التي اشتمل عليها القرآن الكريم وما جاء به الرسول ﷺ. وبذلك لم يعد أمام الإنسان مجال للإنكار والتجاهل والادعاء بعدم المعرفة الكاملة، وهذا ما يتضح في قوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ﴾[24]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾[25].

والواضح في هذا المجال، بعد كل الحقائق والبراهين والبيانات، أنه لا سبيل لإنكار المعرفة والعلم. لذلك كان الأمر من الله سبحانه، للنبي ﷺ، أن يخبر الناس أنّ الذي جاءهم به من عند الله هو الحق الذي لا مرية فيه ولا شك، فمن اهتدى به واتّبعه فإنما يعود نفع ذلك الاتباع على نفسه، ومن ضل عنه فإنما يرجع وبال ذلك عليه، «وما أنا بموكل بكم حتى تكونوا مؤمنين وإنما أنا نذير لكم»[26].

ولأنّ الطاعة والمعصية هما فعل الإنسان القائم بهذا الفعل، فقد كان استحقاقه للمدح على الطاعة، والذم على المعصية. فأن تعطى الحرية التامة المطلقة للإنسان في اختيار عمله وفعله، لا يعني أن وجوه الاختيار تتساوى أو تتماثل أو تتقارب في الميزان. إذ واضح بيّن الفرق الكبير الموجود بين اختيار يأخذ العمل الصالح، واختيار يأخذ العمل الطالح. فقد أعطيت الحرية ليكون

---

(23) سورة الروم، الآية 44.
(24) سورة الأنعام، الآية 104.
(25) سورة يونس، الآية 108.
(26) انظر تفسير ابن كثير.

العمل مسؤولاً، وأعطيت الحرية ليكون الإنسان متحملاً لنتيجة فعله واختياره، وأعطيت الحرية ليكون الاختيار متمّماً لكل شروطه.

وحتى في مجال الاختيار الواحد، تتفاوت النتائج لارتباطها الوثيق بالعمل. فالإنسان الذي يختار أن يمضي في طريق الصلاح، ويعمل عملاً صالحاً، ويسعى ليكون عمله أفضل على الدوام، لا يتساوى في نتيجته مع إنسان آخر يختار عملاً صالحاً، ويمضي في طريق الخير، ويسعى، ولكن أقل من سابقه، في مجال تحسين عمله. من هنا قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ في دلالة على هذا التفاوت في قيمة الأعمال، وفي نتيجة الاختبار، وإن كانت جميع هذه الأعمال خيّرة صالحة.

يمكن هنا أن نمضي إلى القول أنه إذا كانت الحرية مطلقة كاملة دون أي شك، وإذا كان الإنسان قادراً على امتلاك إرادته دون أي نقص، وإذا كان الاختيار قائماً موجوداً لدى الإنسان بتكامل أركانه دون أي لبس، فإن ذلك يحمل الإنسان مسؤولية كبيرة تتطلب كل جهد وإبداع وابتكار وتحسين في مجال إعمار الأرض، والعمل على إسعاد الناس، والبحث عن كلل جديد يساهم في البناء، من هنا كانت الحرية الإسلامية، حرية مسؤولية قبل أي شيء آخر. ولنا أن نتعمق إلى أبعد حد في مفهوم هذه المسؤولية، لنكون على بيّنة من أن الإنسان، في عمله الصالح، إنما يعمل على تأمين الحقوق والواجبات معاً.

إنّ وعي حرية الفعل والعمل لدى المسلمين الأوائل، ووعي حرية الاختيار في ذلك، ووعي أبعاد المسؤولية بكامل ما ترى وتذهب إليه، جعلهم كـ (جماعة) مبدعين متّحدين متآلفين في البناء الذي تطلب إعمار الأرض، ومخلصين مبتكرين مجددين في دعم الحضارة الإسلامية التي ازدهرت وشمخت وازدادت تألقاً مع ازدياد هذا العطاء. وكـ (أفراد) كان كل واحد منهم مصرّاً على أن يكون أكثر إبداعاً وبناءً وتدعيماً للمجتمع الإسلامي، من خلال قدرته على تمثل مفهوم الحرية الإسلامية والعمل على أفضل وجه، وأيضاً كان دأب المسلم أن يعطي المثل على عظمة الإسلام من خلال كل عمل من أعماله، وتصرف من تصرفاته، كما كان مصّراً على النظر إلى مصلحة الجماعة قبل النظر إلى مصلحته

الخاصة. وبالتأكيد، فإن مثل هذا الفهم جعلهم كمسلمين أكثر اقتراباً وتداخلاً مع العمل الصالح بمفهومه الإسلامي الواسع.

العمل الصالح، وهو عمل حر بالضرورة، استوجب المحافظة على حقوق الله، وعلى حقوق العباد. ومن باب القصور في فهم أبعاد العمل الصالح، الظن أن المحافظة على حقوق الله تكفي لتحقيق وتنفيذ كل ما جاء به الإسلام. فالله سبحانه وتعالى، وإلى جانب التركيز على حقوق الله وحقوق العباد، فقد كان استخلافه للإنسان في الأرض، استخلاف عمل وبناء وإبداع وتشييد. وذلك لا يكون ولا يكتمل بأي شكل من الأشكال مع فهم جزئي لمعنى العبادة، ولتكون مجرد صلاة وصوم وزكاة وحج، وما إلى ذلك، أو مجرد الكف عن الاعتداء على حقوق الآخرين فيما يتعلق بحقوق العباد.

الإسلام جاء ديناً شامخاً متكاملاً، والقرآن الكريم نزل ليكون قانون الله تعالى إلى كافّة عباده، ودستوره إلى سائر خلقه وهذا لا يتيح أن يتوقف الإنسان المسلم عند جزء دون جزء، أو عند تطبيق عملي، والتوقف عن ممارسة التطبيق الآخر. ولنا هنا أن نتوقف عند قولٍ لعبدالله بن مسعود رضي الله عنه جاء فيه: «كان الرجل منّا إذا تعلم عشر آيات لم يجاوزهنَّ حتى يعرف معانيهن، والعمل بهن»[27] إذ العمل ملازم للفهم بطبيعته، ولا معنى لأن نفهم ونحفظ، وكفى..

الإسلام دين عمل للدنيا والآخرة في آن واحد، وارتباط العمل للدنيا بالعمل للآخرة ارتباط وثيق لا يمكن أن ينفصم. هذا ما استدعاه استخلاف الإنسان في الأرض، وهذا ما استدعاه كون الدنيا دار امتحان واختبار، وهذا ما استدعاه الترابط والعلاقات القائمة بين الناس في المجتمع الإسلامي.

أن تعمر الأرض، وأن تبدع في كل عمل تقوم به، وأن تطور وتجدد وتتعلم. لا يعني أنك ذهبت في حب الدنيا، متناسياً يوم الحساب. بل يعني أنك تفهم العمل الحر في الإسلام فهماً صحيحاً متكاملاً، يسهم في بناء الذات الإسلامية بناءً واجباً، ويسهم في بناء وتدعيم المجتمع الإسلامي وصولاً به إلى الأفضل

---

(27) «تفسير ابن كثير»، المقدمة.

باستمرار. وهذا يؤدي مع قيامك بتأدية حقوق الله وحقوق العباد، إلى تكامل في فهم المعنى الكبير والشامخ للدين الإسلامي.

بما كنتم تعملون:

ودليل الحرية التي أعطيت للإنسان في الإسلام، إضافة للأدلة الأخرى السابقة، كونه مستحقاً للجزاء عن كل عمل وفعل صادرين عنه. ولو كان الأمر خاضعاً للجبر في الأعمال كما يظن البعض، لما كان هناك أي معنى للجزاء. إذ أن يكون الإنسان مأموراً مسيّراً، يعني أن تكون أفعال الإنسان لله في الأصل، وطبيعي أن تكون هذه الأفعال صالحة أو طالحة، حسنة أو قبيحة. وهنا يتساءل المرء ما معنى الإنابة والعقاب وعلى أي شيء، ولماذا.. فإذا كان الثواب على فعل ما، فهو ثواب على فعل لم يصدر عن الإنسان المثاب، وهو ثواب لا يستحقه المثاب. وإذا كان العقاب على فعل ما، فهو عقاب على فعل لم يصدر عن الإنسان المعاقب، وهو عقاب لا يستحقه المعاقب. وكلاهما الثواب والعقاب، جزءان لا معنى لهما، ما داما عن أفعال محكومة مرسومة بالأصل. ولا يقبل العقل أن الله سبحانه وتعالى يثيب ويعاقب على هذا الشكل بأي حال من الأحوال.

يمكن هنا أن نقول إن الصورة الأقرب إلى العقل والتفكير السليم، إذا سلّمنا بأن الإنسان مجبر، أن يكون الطالح مثل الصالح، وأن يكون المؤمن مثل الكافر، وأن يكون القاتل مثل البريء، والسارق مثل الشريف. ولا يستقيم في العقل أن يقتل القاتل على فعل كان مجبراً عليه، وأن تقطع يد السارق على سرقة كان مضطراً مدفوعاً للقيام بها. كما لا يستقيم في العقل والتفكير السليم، أن للكافر النار، وأن للمؤمن الجنة، ما دام كل واحد منهما مجبراً غير مختار، مقيداً غير حر. فالكافر كافر لأنه كان عليه أن يكون كافراً بأمر من الله، والمؤمن مؤمن لأنه كان عليه أن يكون مؤمناً بأمر من الله. وهكذا ندخل في متاهة لا يمكن أن يقبلها العقل الذي أوجده الله سبحانه وتعالى.. فكيف نتصور مجرد تصور، أن حكمة الله ترضى بذلك؟

مثل هذا الطريق الملتوي في الفهم، يجعل الانسان متنصّلاً متهرّباً من كل

شيء. ويحق لـه في مثل هـذه الحال، وهـو حق مجبر عليـه أيضاً، أن يـركن إلى الخمـول والكسل، أن يقتـل وأن يسرق، أن يقلب كل المفـاهيم. وحين تسـأله لماذا.. سيقول لك: هكذا أراد الله.. وما أخطر مثـل هذا الفهم عـلى المجتمع الإسلامي كله، وعلى الإنسان المسلم وكل ما يتعلق به. وكأن إرادة الله سبحانه تنتقل لتكون مشجباً لأخطاء العباد، مدخلاً لكل الطرق الملتويـة.. ولكن كيف وصل الإنسان إلى مثل هذا الـطريق الملتف، وعلى أي أسـاس استطاع أن يقيم دعائمه، إذا كانت له دعائم..

إنّ الدين الإسلامي، وهو الدين الجامع الشامل الوافي، كان الأكـثر إلحاحـاً وتأكيداً وتثبيتاً لدور الإنسان ومسؤوليته وحـريته، وكـان الأكثر تشـديداً عـلى أنّ الجـزاء جزاء عـادل لا يترك صغـيرة ولا كبيرة إلا ووضعت في الميـزان، كقـولـه تعالى: ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا وَقَالَ الْإِنسَانُ مَا لَهَا يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ﴾[28]. وبما لا يمكن أن يدع أي مجال للشك بأنّ الجبر مجرد باب عريض فتح على المجتمـع الإسلامي وأضرّ بـه ضرراً كبيراً، وساهم في التخلّف والأمّية والضعف، والإسلام منه بـريء. فالله سبحـانه وتعـالى لا يقول بأن الإنسان محاسب على أفعاله فحسب، بل وضع جل وعلا قانوناً لا يماثله قانون في العدل، حين جعل الأعمال تحسب بجزئياتها الصغيرة التي تصـل في الدقـة إلى مثقال الذرة، وهي أصغر هباءة معلقة في الهواء. فكيف بعدها يكون الجبر وعلى أي أساس؟

الله سبحانه وتعالى يربط صـدور الناس في خـروجهم من قبورهم إلى المحشر برؤيتهم لأعمالهم والجزاء عليها، وهو الأمر الطبيعي الذي يعـطي المعنى الحقيقي والواضح لكون الدنيا دار اختبار وامتحان للإنسان، ولكون الدنيا دار مسؤوليـة أعطيت للإنسان ليعمل مؤمناً مقتنعاً أن عمله سيُرى، وأن الجزاء حاصل حادث دون أي شك عن كل فعل قام به بمطلق حريته واختياره وإرادته.

---

(28) سورة الزلزلة الآيات 1-8.

والدليل الواضح على أن الإسلام بريء من الجبر، بعيد كل البعد عنه، قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾[29]. إذ مؤدى احتجاج المشركين «هذا الذي لم يحجب سفه منطقهم، أن إشراكهم، من حيث الاعتقاد، وما يصدر عنهم من خير أو شر، في العمل، لو لم يكن برضا الله، لصرفهم عنه، فمشيئتهم - في زعمهم - هي عين مشيئة الله، وإذا شاء الله أمراً، كان لا محالة، وما لم يشأ لم يكن حتماً، ولا يملك العبد نقضاً للمشيئة الإلهية، بل مشيئتهم معطلة، لأن مشيئة الله تعالى غالبة: ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ فكانوا لذلك مجبورين على الشرك، وعلى كل ما يأتون من عمل. . وهذه السنّة - في زعمهم - ليست خاصة بهم، بل قد مضت في آبائهم الأولين.

جاء الرد حاسماً على هذا الاستدلال، في الآية الكريمة نفسها، بأنه محض تكذيب، يشبهه تكذيب الذين من قبلهم: ﴿ كَذَٰلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ فضلاً عن تسفيه منطقهم بما وجه إليهم من التهكم الذي صيغ في صورة استفهام، عما إذا كان عندهم من علم يؤيد احتجاجهم هذا، فليعلنوه للناس: ﴿ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا ﴾ فالاستفهام ليس على ظاهره، إذ إن الرسول ﷺ كان يعلم أن لا علم عندهم يستند إليه اعتذارهم هذا، بدليل أن الآية الكريمة ما لبثت أن قررت ذلك، بتوجيه الخطاب إليهم مباشرة، كشفاً لواقع جهلهم بحقائق الدين، وأنهم إنما يتبعون الظن، خرصاً لا يقوم عليه استدلال صحيح: ﴿ إِن تَتَّبِعُونَ الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴾ بل هو إيغال في الضلال، مما يستوجب إذاقتهم سوء العذاب: ﴿حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا﴾. فالآية الكريمة - كما ترى - حجة على بطلان القول بالجبرية، وعلى اعتباره ضلالاً مبيناً في الدين، وجهلاً بحقائقه، بدليل ما رتب عليه من عظيم العقاب. . . »[30]. .

---

(29) سورة الأنعام، الآية 148.

(30) «خصائص التشريع الإسلامي»، ص 119 - 120.

فالإسلام ألغى الجبر الذي كان موجوداً من قبل إلغاء تاماً، ورسّخ الحرية والاختيار بشكل كامل ونهائي. ذلك أن استخلاف الإنسان في الأرض، وهو استخلاف مسؤولية كبيرة وعميقة اقتضى أن يرتبط كل عمل إنساني حر بالجزاء العادل الدقيق الذي لا يترك مثقال ذرة من خير أو شر دون حساب. فالإنسان يعمل على مدار حياته، وأعماله تحصى وتسجل، ليكون الجزاء من بعد.

وطبيعي أن يصل المؤمن الصالح إلى ما وُعِدَ به، وأن ينال الكافر الظالم العقاب الذي حُذِّرَ منه، وكل جزاء عمله في الدنيا، قال تعالى: ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلْكُمُ ٱلْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[31] وقال سبحانه: ﴿فَلَنُذِيقَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ عَذَابًا شَدِيدًا وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَسْوَأَ ٱلَّذِى كَانُواْ يَعْمَلُونَ ذَٰلِكَ جَزَآءُ أَعْدَآءِ ٱللَّهِ ٱلنَّارُ لَهُمْ فِيهَا دَارُ ٱلْخُلْدِ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يَجْحَدُونَ﴾[32].

(31) سورة الأعراف، الآية 43.

(32) سورة فصلت، الآيتان 27 - 28.

وسائل الحرية في الإسلام

ماذا يمكن لنا أن نقول حين نقرأ قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾[1] وقوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[2]، وقوله: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾[3]، ونحن نرى أن هناك من يقوم بغير ذلك، ويخالف ويأتي بشكل صريح ما نهى الله عنه.

عند ذلك، هل نقول أن الإنسان مجبر مسيًّر من قبل الخالق، وأنه سبحانه وتعالى يأمر بشيء محدد، ثم يجبر الإنسان على مخالفة ما أمر به.. أم نقول أنّ الإنسان حر مختار، ولكن يفترض أنّ مثل هذه الحرية لا تستطيع أن تصل إلى مخالفة أوامر الله، ورغم ذلك نرى بالوقائع الملموسة المحسوسة أنّ هناك من يقوم بمخالفتها.

ربما نصل في هذا المجال إلى أهم مفصل من مفاصل دراسة الحرية في

(1) سورة الإسراء، الآية 23.
(2) سورة الأنعام، الآية، 151.
(3) سورة الأعراف، الآية 56.

الإسلام، حين نتعرف على أبعاد هذه المسألة بكل وضوح وجلاء. وبما لا يدع مجالاً للشك، بأنّ الدين الإسلامي استطاع أن يرسخ الحرية ترسيخاً كبيراً ونهائياً، من خلال وضع جميع القواعد والأسس التي تبين وتوضح أنها حرية إسلامية لا يمكن أن تجاريها أية مفاهيم أخرى للحرية.. كيف؟

إذا قبلنا للحظة بمنطق القائلين بالجبر، فإننا سنصل إلى تناقض لا يمكن أن نتصور أنه موجود بأي شكل من الأشكال في المفهوم الإسلامي. إذ كيف يأمر جلّ وعلا ويقضي ألا نعبد إلا إياه، وألا نشرك به شيئاً، وبالوالدين إحساناً، وألا نقتل أولادنا من إملاق، وألّا نفسد في الأرض بعد إصلاحها.. وهكذا.. ثم يجبرنا عزّ وعلا على الاشراك به، وعلى ارتكاب الفواحش ما ظهر منها وما بطن، وعلى الإساءة للوالدين، وعلى قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق.. وهكذا.

كيف لنا أن نتصور مثل هذا التصور المؤدي بطبيعته إلى تناقض كبير وغير ممكن لنكون أمام مسألة شائكة تقول: الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وربطه بالعمل ليكون الجزاء على قدر هذا العمل ووزنه، وأوضح له الطريق بدقة متناهية لا تماثلها دقة، وأمره أن يترك كلّ ما هو باطل سيء من خلال تبيان المحرمات بشكل صريح.. والله سبحانه وتعالى وقد وضع كل ذلك، يلغي معنى الجزاء، ويلغي معنى الاختبار، ويلغي المعنى المستفاد من التحريم والتحليل، ويجبر الإنسان على ارتكاب المعصية. إذن، لماذا كان كل ذلك بالأساس، ولأية غاية ومغزى؟ وهل يمكن للعقل البشري الذي أوجده الخالق وأبدعه، أن يرضى بتناقض يصل إلى هذا الحد، ويصدر عن الباري الحكيم؟ تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً..

والأخطر في هذا المجال، وعلى مبدأ القائلين بالجبر، أنّ الفعل فعل الله سبحانه وتعالى لا فعل الإنسان. وهذا يعني أن ننسب إليه، تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً، الأفعال السيئة والقبيحة وما شاكل.. ومنها أنه سبحانه يشرك بنفسه، ما دام يجبر الإنسان على الإشراك به. ويقتل النفس التي يحرم قتلها إلا

بالحق. . وهكذا. فكيف يقبل العقل مثل هذا التناقض الموغل في الابتعاد عن الحقيقة. .

لا يمكن للمرء إلا أن يرى وبكل وضوح سقوط منطق القائلين بالجبر بشكل نهائي. . إذ من غير المقبول، وبقياس أبسط قواعد التفكير، أن نسلم بمنطق ـ هذا إذا سمّيناه منطقاً ـ لا يصمد أمام أية مناقشة. . فالله جل وعلا، لا ينهى عن الباطل والكفر، ثم يأمر الإنسان ويجبره إجباراً على اتباع الباطل والكفر، تعالى عن ذلك علّواً كبيراً.

ولكن ألا يضعنا ذلك أمام مشكلة أخرى. فقد عرفنا الآن، وبما لا يدع مجالاً للشك، بأن الله سبحانه وتعالى، لا يمكن أن يجبر الإنسان على مثل هذه الأفعال وسواها. وهذا يعني بكل وضوح، أن الإنسان حر مختار في الإسلام، وهو ما يقود إليه العقل السليم الذي يقرأ الدين الإسلامي قراءة واعية مفكرة، ويتبصّر في كل ما جاء به. ولكن ما دمنا قد سلمنا بهذه الحرية، فإنه يفترض أنها حرية محدودة بشكل ما، ولا تصل إلى مرتبة مخالفة أوامر الله. . فكيف يأمر الله سبحانه وتعالى ويقضي، ثم نجد أنّ هناك من يخالف هذه الأوامر، أو بعضها. . ألا يقودنا ذلك إلى تناقض آخر. .

والإجابة تأتي في غاية البساطة من خلال قراءة الدين الإسلامي، إذ أنّ هذه الأوامر والنواهي ما كانت إلا في مجال الاختبار الذي وضع فيه الإنسان. ولو جاءت مثل هذه الأوامر والنواهي لتكون نهائية لا مجال إلى الخيار في أخذها والتزامها أو تركها، لعُدنا من جديد إلى القول بالجبر. ولكن حكمة الله سبحانه وتعالى، وبعد أن كانت الدنيا بأمره دار اختبار، اقتضت أن تكون هذه الأوامر والنواهي غير ملزمة، فالإنسان مخيَّر حر، وقد مكّنه الله سبحانه وتعالى من الأخذ والترك، فهي أوامر تمكين وليست أوامر إلزام.

ولكن ماذا نقول عن الحرية الإنسانية فيما يتعلق بالسنن والنواميس في الكون وموجوداته؟ علينا أن نتنبّه هنا إلى مسألة في غاية الدقة، لأنّ كثيراً من المفاهيم والأفكار قد اختلطت أو ابتعدت عن الاستيعاب الواضح، لغياب التعامل الصحيح معها. وأرى أن بعض القول بالجبر، قد كان سببه مثل هذا الخلط،

وأن تسرب الاعتقاد بالجبر إلى أذهان البعض من المسلمين كان سببه مثل هذا الخلط أيضاً. مع أن هذه المسألة يجب أن تكون في غاية الوضوح والجلاء، حتى يستطيع الإنسان المسلم التعامل مع كل مفاهيم دينه التعامل الصحيح، ودون الخضوع لأية مقولات غريبة وبعيدة عن هذا الدين.. كيف؟

أعطى الله سبحانه وتعالى ثلاث وسائل للإنسان يستطيع من خلالها وبها تحقيق حريته وهي العقل والإرادة والاستطاعة «القدرة». ذلك أنّ التكليف والابتلاء لا يمكن لهما أن يصلا إلى غايتهما إلا مع وجود هذه الوسائل. وحين لا تتوافر هذه الوسائل للإنسان، لا تتوافر بالضرورة شروط الابتلاء والتكليف القائمينْ على الحرية. وعلينا أن نفهم بكل وضوح أهمية ومعنى هذا الترابط الدالّ على حكمة الله سبحانه وتعالى. لأن الإنسان مسؤول عن عمله، مع توفير ووجود شروط المسؤولية الحرة ومقتضياتها. فالإنسان حر، مطلق الحرية، في حدود وإمكانية العقل والإرادة والاستطاعة الموجودة لديه. ولا يمكن أن يطال الإنسان ما ليس مستطاعاً، لأن ذلك خارج عن الإمكان. وفي التعرف على هذه الوسائل نرى:

ـ أنّ العقل أساس التكليف ومناطه، وبه تتم الأهلية إجماعاً، وهو آية من آيات الخلق والإبداع، ومعجزة يقف الإنسان أمامها حائراً مذهولاً، مهما اكتشف أو عرف من أمره، فيبقى الكثير الذي لم يعرفه عنه. والعقل يزداد نماءً وقوة وإدراكاً بالتعلم والتبصر والتفكير.

ـ أنّ الارادة أساس حرية الاختيار، وانتفاء الجبر فيه. فأنت تريد الشيء وترغب فيه، أو لا تريده ولا ترغب فيه. لذلك كان طبيعياً أن ترتبط الإرادة بالتفكير والنظر في النتائج والعواقب، كما ارتبطت بالعزم والتصحيح.

ـ أنّ الاستطاعة أساس الفعل تنفيذاً. لأنها التمكّن والقدرة عقلياً ونفسياً وجسدياً. وطبيعي أن يكون التكليف في حدودها، إذ لا تكليف من الخالق سبحانه وتعالى يفوق الاستطاعة الإنسانية والقدرة. وهذا ما يعيدنا من جديد إلى المسألة التي نتعرض لها.

فقد تعلقت الحرية بما هو في مستوى إمكانية الإنسان، وفي مقدور عقله

وإرادته واستطاعته، قال تعالى: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾[4]، وبما يجعلنا نربط ربطاً محكماً بين القول بالحرية الإنسانية المطلقة، والحرية الإنسانية المشروطة بالإمكان. وهو أمر لا تستطيع أية فلسفة وضعيّة أن تتنبّه إليه بكل هذه الدقة. إذ ترى كل هذه الفلسفات أن حرية الإنسان لا تحدّ ولا تتوقف، مع أنها لا تستطيع مهما حالت أن تخرج بها عن شرط الإمكان والوسع. فماذا يعني هذا الذي ذهبنا إليه ودعوناه بشرط الإمكان.

عند التبصر في أمور الكون والإنسان، نجد أنّ هناك أشياء كثيرة لا يمكن للإنسان تغييرها أو تبديلها أو المشاركة في تكوينها. ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الخلق أو الايجاد من العدم. بينما هناك أشياء أخرى كثيرة له مطلق الحرية والقدرة على التعامل معها أخذاً وتركاً، تأثراً وتأثيراً، وهكذا، مثل القيام بأي فعل قادر على القيام به دون تحديد.

فالإنسان لا يملك التدخل بأمور خارجة عن حدود وسائل الحرية التي يملكها. وإذا طالبناه بما يتجاوز هذه الاستطاعة الممنوحة له، نظلمه. إذ من غير الممكن أو المنطقي أن يحمل الإنسان ما يفوق طاقته بآلاف آلاف إلى ما لا نهاية من المرات. وهذا ما كان من الشارع الحكيم بقوله: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ ليكون التكليف على قدر الاستطاعة، وليكون السؤال عما هو ممكن الحدوث من قبل الإنسان.

والإنسان يملك التدخل بكل الأمور التي ترتبط بوسائل الحرية التي يملكها. وهنا قمة العدل والحكمة وإعطاء التوازن كل معانيه. فحين نطالب الإنسان بالقيام بأعمال وأفعال يستطيع أصلاً القيام بها، ويستطيع أصلاً وزنها ومحاكمتها، نضعه فى حالة توازن مثالية. وهذا ما كان ومن الشارع الحكيم أيضاً بقوله: ﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾، فالآية الكريمة تعطي الإنسان حالة توافق تام ونهائي مع استطاعته ووسعه. ونرى أنه كان لله سبحانه وتعالى نوعان من التصرف:

---

(4) سورة البقرة، الآية 286.

الأول: «التصرف في السنن والنواميس في الكون وموجوداته، والإنسان، إيجاداً وتكويناً، ومن ذلك سنّة الفطرة الإنسانية، وسنّة التكليف والابتلاء، قانون السببيّة، وهي سنن عامة ثابتة لم تتعلق مشيئته تعالى وإرادته بنقضها أو تبديلها، ولو شاء الله نقضاً أو تبديلاً لما أعجزه ذلك لقدرته المطلقة سبحانه، كما أشار إلى ذلك في مواضع عدة من القرآن الكريم، بياناً محضاً للقدرة الإلهية المطلقة من مثل قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾، وقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَأَتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا﴾، وقوله عز وجل: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾. وهذه الصور الشرطية، أو الافتراضية، لم تتحول إلى حقيقة واقعة، فكانت بياناً محضاً للقدرة الإلهية المطلقة كما قلنا، ولو تحولت إلى أمر واقع لتغيرت سنّة التكليف والابتلاء. . . . هذا وتصرف الله تعالى في هذه السنن وضعاً وتكويناً، لا يتعلق به رضاه أو سخطه، بل تتعلق به إرادته ومشيئته التكوينية سبحانه، فحسب، والرضا غير المشيئة، فقد شاء الله تعالى، أن يقع الإشراك، والكفر، والمعاصي إمضاءً لسنّة الابتلاء التي وضعها الله تعالى وفطر الإنسان فطرة خاصة من أجلها، ولكنه سبحانه لا يرضى بالكفر والمعاصي وقوعاً، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾، ولقوله سبحانه: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾، فالمشيئة أو الإرادة غير الرضا، كما ترى، إذ المشيئة تصرّفٌ في السنن، وضعاً وتكويناً، وهذا قضاء مبرم، لا يتعلق به سخط ولا رضا، وإنما يتعلقان بالنوع الآخر من تصرفه سبحانه، وهو (التكليف والتشريع) أمراً ونهياً، وتوجيهاً. . .»[5]. وطبيعي أنه لا علاقة للإرادة الإنسانية بهذا التصرف الإلهي التكويني.

والثاني: «وهو تصرف الله تعالى في (التكليف) أمراً ونهياً، وتشريعاً وتوجيهاً، والإنسان هو (محور التكليف) بما فطر عليه من العقل، والاستطاعة، والإرادة ولا يتوجه إلى الإنسان تكليف إلا بتوافرها جميعاً، بمعنى أنه تعالى خلقها فيه، ثم

(5) «خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم»، ص 144 - 145.

كلفه كيلا يكـون لـلإنسـان عـلى الله حجـة بـادعـاء فقـدان وسـائـل التكليف ومقوماته»[6].

كما يلاحظ، فإن الإنسان الذي لا يستطيع أن يغير سنّة الابتلاء، وهي السنّة التي شاء الله سبحانه وتعالى أن تكون ليكون الإنسان في نطاقها حراً مختاراً مالكاً لكـل وسائـل الحريـة من عقل وإرادة واستـطاعة، فـإنه لا يستـطيع بـالضرورة التهرب من حريته هذه أو نفيهـا أو اللجوء إلى أي تفسـير يفرغهـا من معناهـا. لأن نفي الحرية الإنسانية في الاختيار، يعني نفي وجود وسائل الحـرية من عقـل وإرادة واستطاعة، وهذا محال لوجودها بدليل أثرها في الإنسان وتأثيره فيها.

من هنـا، كان القـول إن حريـة الإنسان يمكن أن تـطال كل مـا يقـع ضمن حدود قدرته واستطاعته، وهذا مـا يجعل هـذه الحريـة مطلقـة بهذا المعنى، لأنها حـرية في حـدود الإمكـان. أما تحميـل الحـريـة بمعـانٍ تـذهب بهـا إلى حـدود اللاممكن، فهو مبالغة وشطط وتلاعب في الألفاظ لا أكثر ولا أقل. ولنا أن نقف أمام أية فلسفة وضعية، لنرى إلى أي مدى يمكن أن تذهب بالحرية، إذا تعـرفنا على هذه الوسائـل التي خلقها الله لـلإنسان لتحقيق حـريته. فهـل تستطيـع أية فلسفة وضعية، مهما بالغت ولعبت بالألفاظ، أن تقول أن باستطاعة الإنسان أن يقوم بأفعال أو أعمال تفوق هذه الاستـطاعة؟ ألا نقـول عندهـا بأنّ هـذه الجملة تفتقد أساس الاستقامة التركيبية والمعنوية، حين تربط بين الاستطاعـة وما فـوق الاستطاعة، أو بين الممكن واللاممكن؟

إنّ الحرية لا يمكن أن تعرف إلا بأنها حـرية الاستـطاعة في تحقيق وسعهـا لا أكثر ولا أقل. وأرى من خلال هذا التعـريف الخاص، أنّ الإنسـان الذي ميـزه الله سبحانه وتعالى بملكات عليـا منها العقـل والإرادة والاستطاعـة، مطالب من قِبـل الخالق العـادل الحكيم أن يكون مستحقـاً لهذه الملكـات والنعم بتـوظيفهـا التوظيف الذي يرتضيه سبحانه، وبالعمل على تنميتها وتطويرها وتربيتهـا. فالله عز وجل أعطى الإنسان وسائل الحرية، ولم يـطلب منه تجميـدها أو التـوقف بها عند هذا الحد أو ذاك. ولأنّ العقل أسـاس التكليف ومناطـه، وبه تتم الأهليـة

(6) المصدر السابق، ص 148.

إجماعاً، وله تعود الإرادة والاستطاعة في الاختيار والتنفيذ، فقد طولب الإنسان باستعماله خير استعمال، والاستفادة منه على أفضل وجه، وبتدريبه ورفده بالعلم والتبصر والتفكير. . كيف؟

العقل وسيلة الحرية الأولى:

العقل هو «جوهر إنسانية الإنسان، به يتميز عن سائر المخلوقات ويمتاز. وذلك بما أودع الله تعالى فيه من قوة الإدراك والتعقل التي يتمكن الإنسان بها من التصرف في أحواله، بمحض اختياره، استجابة لمقتضيات التكليف، أو خروجاً عنها، فكان الاختيار القائم على الإدراك والتمييز، عنصراً أصيلاً في فطرة الإنسان باطناً، ومن خصائص نوعه، بما فطر عليه من ملكة الإدراك والتمييز بين الهدى والضلال، والخير والشر، والحق والباطل، مما يلزم بالمسؤولية عن اختيار سبيل أي منها، فضلاً عن بينات الشرع.

فإذا نهض عنصر العقل حجة على تبعة التكليف والمسؤولية استلزم هذا انتفاء معنى الجبر قطعاً، واستوجب حرية الاختيار، إذ لا يستقيم مع معنى الجبر تكليف ولا مسؤولية هذا فضلاً عن بيّنات الشرع التي أرسل بها الرسل، لئلّا يكون الناس على الله حجة بعد الرسل. . . ومما يدل على قيام عنصر (العقل) حجة على تبعة التكليف والمسؤولية، احتكام الإسلام إلى (حكم العقل) الذي هو ثمرة للتفكير الصحيح الحر الطليق من أغلال التقليد، ومن سلطان الهدى، وخدر الوهم، لقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾[7].

لذلك كان العقل أساس التكليف ومناطه كما قدّمنا. ولذلك كان من الطبيعي أنه لا يستقيم لامرىء دينه حتى يستقيم عقله. فالمسؤولية مسؤولية عقلية قبل أي شيء آخر. والإنسان الذي ميزه الله سبحانه وتعالى بالعقل، كان مطالباً بالضرورة بتحكيم هذا العقل في كل شأن من شؤون الحياة، وصولاً إلى القيام بما استوجب التكليف وما اقتضت المسؤوليةِ، لتحقيق الفعل والعمل على الشكل الذي يرضي الله.

---

(7) سورة محمد، الآية/ 24.

وإذا كانت وظيفة العقل أن يدرك ويميز ليكون الاختيار حراً، فقد اقتضى ذلك بالضرورة تبصراً دائماً يفيد في الاعتبار، وينمي ملكة التفكير، قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِم﴾[8]، حيث التفكر تطلع وتأمل وانفتاح للذات الإنسانية على النظر في إبداع الخالق عزّ وجل، وفي دقة التكوين والتصوير والترتيب. لذلك كانت دعوة العقل إلى الاعتبار والعظة والتذكر وتوسيع المدارك، قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ وَمَا ذَرَأَ لَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَذَّكَّرُونَ﴾[9].

ولأن العقل وسيلة الحرية الأولى دون منازع، فقد ارتبط باستطاعته على توجيه الإرادة والقدرة نحو الاختيار والتنفيذ. ولا يمكن الفصل عملياً، بين العقل والإرادة، أو العقل والاستطاعة «القدرة» لأنه لا يمكن للإرادة أن تكون بما تحمل من اختيار دون تدخل العقل، ولا يمكن للاستطاعة «القدرة» أن تكون بما تحمل من تحقق دون تدخل العقل. لذلك رأينا أن العقل قدرة على الحرية، وأن الحرية مرتبطة بالضرورة بوجود العقل. ونعرف في هذا المجال التغاء معنى الحرية بمعناها ومبناها، بالتغاء وجود العقل.

ولأن العقل وسيلة الحرية الأولى، فقد طُولب الإنسان بضرورة تنميته تعلياً واستفادة وتفكيراً دون توقف عند حد معين، قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾[10]، وقال عزّ وجل: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾[11]، وقال سبحانه: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾[12]، حيث كان العلم دافعاً ومحركاً

---

(8) سورة الروم، الآية 8.
(9) سورة النحل، الآيتان 12 - 13.
(10) سورة المجادلة، الآية 11.
(11) سورة الزمر، الآية 9.
(12) سورة العنكبوت، الآية 43.

على الزيادة في الإيمان . . فكلما ازدادت مدارك العقل توسعاً، كلما استطاع الإنسان أن يرى إلى عظمة الخالق سبحـانه وتعـالى في كل حـركة وسكـون . يبصر فيتبصّر فيتّعظ، ويسمع فيدرك ويخشع .

أعود إلى القول، وبعد أن رأيت أن الحرية حرية الاستطاعة في تحقيق وسعها لا أكثر ولا أقل، ان استطاعة الإنسان تشمل كل ما هو ممكن على وجه الإطلاق لا التحديد. لذلك، كان الإنسان المسلم مدعواً وبإلحاح إلى الاستفـادة استفادة مُثلى من الحرية التي أعطيت لـه في الدين الإسـلامي، ومن وسائـل الحريـة التي جعلته قادراً على الإبداع والاخـتراع والتجديـد والتطويـر دون حدود. وهـذا ما جعل الحرية الإنسانية في الإسلام مرتبطة بالحركة والنشاط والعمل .

عناصر الحرية في الإسلام

عند دراسة وسائل الحرية في الإسلام، رأينا كيف وفَّر الخالق عزّ وجل كل متطلبات ممارسة الحرية من عقل وإرادة واستطاعة، ليكون قادراً على استعمال حريته بالشكل الأمثل والأفضل. وقد كان طبيعياً أن تأتي مثل هذه الوسائل، وقد ميزت الإنسان عن سائر المخلوقات، لتكون برهاناً لا يتطرق إليه الشك على ترسيخ الإسلام للحرية. إذ ارتبطت كل معطيات العقل والإرادة والاستطاعة، بالمفهوم العريض والواسع للحرية. ورأينا أن انتفاء هذه الوسائل يشكل بالضرورة انتفاءً مباشراً ونهائياً لمفهوم الحرية والاختيار والتكليف. وهذا من الأدلة الساطعة على حكمة الخالق عزّ وجل في أحكام الربط بين الحرية ووسائل تحققها.

ولأنّ الحرية تقتضي توافر عناصرها بالضرورة، لتكون حرية متكاملة واضحة. فقد جاء الدين الإسلامي مركزاً على مثل هذه العناصر، ومؤكداً على توفيرها بشكل واسع وعريض. والقارىء لمثل هذه العناصر ودلالتها في الدين الإسلامي، لا بدّ أن يلحظ إلى الدقة المتناهية في شرحها وتفصيلها وإيضاح أبعادها. إذ كان واضحاً للذهن، أنّ الإسلام ما كان له أن يكتفي بالإشارة إلى توافر هذه العناصر وتواجدها، بل عمل وبشكل وافٍ واضح على إيصالها من خلال التفصيل في المعنى، وعلى تثبيتها من خلال التفصيل في المغزى، وعلى تبيان قيمتها من خلال إيضاح علاقتها بالإنسان وعلاقة الإنسان بها. فكانت

كل هذه الدقة في التقريب والتفصيل والإيضاح، دلالة على ترسيخ الحرية وتثبيتها. فما هي أهم هذه العناصر؟

أولاً: المسؤولية الفردية

لا يمكن للمرء أن يمضي خطوة واحدة إلى الأمام في فهم معنى الحرية وأهميتها، دون تحديد الهوية الإنسانية في المسؤولية الفردية. ومجرد التفكير بإلغاء مثل هذه المسؤولية، يعني تعطيلاً لجانب من جوانب الحرية. فالتنصل من المسؤولية، أو التهرب من نتائجها سلباً أو إيجاباً، معناه إلقاء التبعية على الغير، أو جعل الآخر حاملاً متحملاً نتيجة عمل أو فعل لا دخل له بهما من قريب أو بعيد. وهذا يعني بالمقابل إخلالاً كبيراً بمفهوم الحرية.

من هنا، كان التركيز الشديد والنهائي على المسؤولية الفردية في الإسلام، لأنه لا يمكن أن تجري سنّة التكليف والابتلاء بمعزل عن شرط المسؤولية الفردية التي تحقق قمة العدل في الجزاء الذي يأتي نتاج عمل الفرد وفعله. وعلى هذا الأساس تحققت شروط الاختبار في الدنيا، إذ لا مجال هنا للتهرب أو الادعاء، ما دام الإنسان مسؤولاً بشرط فرديته.

ولأن مثل هذه المسؤولية الفردية عن العمل الإنساني كانت على هذا الشكل من التحديد، فقد كانت غاية في الدقة والتركيز، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾[1]، وقوله عزّ وجل: ﴿وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِّي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنتُم بَرِيئُونَ مِمَّا أَعْمَلُ وَأَنَا بَرِيءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ﴾[2]، وقوله سبحانه: ﴿وَكُلَّ إِنسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا﴾[3]، فلا مجال على الإطلاق، وضمن شروط الحرية التي وفّرها الإسلام للإنسان، لأن يسأل هذا عن ذاك..

وتفهم مثل هذه المسؤولية الفردية، في سنّة التكليف والابتلاء والاختبار،

---

(1) سورة الأنعام، الآية 164.

(2) سورة يونس، الآية 41

(3) سورة الإسراء، الآية 13.

على أنها قمة في الحثّ على الإخلاص في العمل وإتقانه، مما يساهم بالضرورة في تدعيم المجتمع الإسلامي، وتدعيم التقارب والتعاون والألفة بين المسلمين. إذ أنّ الإنسان المسؤول مسؤولية فردية عن عمله، لا يمكن أن يكون عمله هذا في فراغ، كما لا يمكن أن يكون في دائرة الذات المفردة وحدها. فهو مسؤول عن عمله الذي يضر أو ينفع الآخرين في المجتمع الإسلامي ويهدم أو يبني في هذا المجتمع. وواضح أن المسؤولية الفردية، والتي لا يمكن تصور الإنسان حراً مختاراً بدونها، إنما كانت دافعاً كبيراً لإعطاء العمل قيمة بناءة وفاعلة.

معرفة الذات ثانيا:

كان طبيعياً وبدهياً أنّ الحرية تقتضي من الإنسان الذي يطلبها ويسعى إلى نيلها وتمثلها، أن يعرف ذاته قبل أي شيء آخر. إذ كيف للإنسان أن يكون حراً، وهو معزول في البداية عن فهم كل ما يتعلق به نفسياً وجسدياً. لذلك، كانت الحرية في أول صياغة لها، انطلاقاً أكيداً من معرفة الإنسان لإنسانيته من جميع الجهات والجوانب والأبعاد والأغوار. وحين لا يستطيع الإنسان معرفة ذاته، فإنه لن يستطيع معرفة الحرية بأية حال.

ولا نستغرب أن تتضمن خُمسُ آيات القرآن الكريم تعريف الإنسان على ذاته، لأنّ هذه المعرفة التي لا يمكن الاستغناء عنها، تأسيس لمعنى الحرية من جهة، وتأكيد لمعنى المسؤولية من جهة ثانية، وتركيز على مضمون التكليف والاختبار من جهة ثالثة. وإلى جانب ذلك، فقد أراد الإسلام فتح الآفاق رحبة أمام العقل البشري ليتوافق مع الإبداع والتجديد والتطوير، وليتفكر وليتبصر.

إنّ انطلاق الحرية من التعرف على الذات، ومن قراءة واعية للهوية البشرية الشخصية بكل ما تحمل من دلائل وأبعاد ومضامين تدل على عظمة الخالق جل وعلا إنما يضع الإنسان على الطريق الصحيح في فهم المعاني القريبة والبعيدة للتكليف والاستخلاف والاختيار. فالله سبحانه وتعالى لا يريد لهذا الإنسان الذي ميزه بالعقل والإرادة والاستطاعة، فكان حرّاً، أن يكون مقيّداً في التعرف على كل ما يتعلق بذاته. لذلك كانت حكمته جل وعلا في إعطاء كل هذا الشرح والتفصيل، وكل هذا العلم والتعليم عن الذات الإنسانية.

في تعريف الإنسان على ذاته، تشمل المعرفة الكل لا الجزء، وتنطلق من البداية في الخلق والتكوين والإنشاء، لتصل إلى المنتهى. ولا تترك شيئاً من الصفات والطبائع والقدرات الإنسانية، إلا كانت لها شارحة مفصلة موضحة. قال تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ﴾[4]، وقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ﴾[5]، وقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ۝ ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ ۝ فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾[6]، وقال: ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّىٰكُمْ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰٓ أَرْذَلِ ٱلْعُمُرِ لِكَىْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْـًٔا إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ﴾[7].

ثالثاً: معرفة الكون

وكما اقتضت الحرية وتطلّبت أن يعرف الإنسان ذاته، كذلك اقتضت وتطلبت أن يعرف الكون وقوانينه وكل ما يتعلق به. فالحرية كما هي معرفة وقراءة واعية للذات، كذلك هي معرفة وقراءة واعية لقوانين وأنظمة الكون. ويبقى الإنسان بمعزل عن الحرية، ما دام بمعزل عن مثل هذه المعرفة. وإذا كانت المسؤولية مسؤولية عمل بالضرورة، فقد تطلب العمل المسؤول الحر أن تعرف كل شيء عن المحيط الذي تعيش فيه، والكون الذي يضمك، ليكون هذا العمل عن علم ودراية وتبصّر.

ولأنّ الإسلام أراد للإنسان أن يكون كامل الأهلية في ممارسة حريته، فقد عرّفه على الكون بشكل واسع عريض، وبما يعني أن تشمل المعرفة كل ما يتعلق بالفلك والكواكب، والملاحة، والريح، والسحاب، وطبقات الأرض، والجاذبية، والجبال، والليل والنهار، والبحر، والنبات، والزراعة، والحيوانات، والصحة، والماء وارتباطه بنشأة الحياة، وما إلى ذلك وهو كثير. ليكون الإنسان

(4) سورة الروم، الآية 20.
(5) سورة النساء، الآية 1.
(6) سورة الانفطار، الآيات 6 - 7 - 8.
(7) سورة النحل، الآية 70.

المسلم أمام مثل هذه المعرفة الواسعة، مطالباً بإعمال الفكر، وبالبحث والاستقصاء، وبالتجربة، محققاً بذلك فهمه واستيعابه لمعنى الحرية في الإسلام.

من ذلك قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ ۚ وَهُوَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴾[8]، وقوله عز وجل: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ ۚ كَذَٰلِكَ نُخْرِجُ ٱلْمَوْتَىٰ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[9]، وقوله سبحانه: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا۟ عَدَدَ ٱلسِّنِينَ وَٱلْحِسَابَ ۚ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِٱلْحَقِّ ۚ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾[10]، وقوله جل وعلا: ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[11] وقوله سبحانه: ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾[12]. كل هذا الكمّ من المعلومات ومثيله كثير في القرآن الكريم، وكل هذا الكمّ من الشرح والتفصيل، لا يأتي في الإسلام ليضع نهايات في المعرفة أمام الإنسان، كما لا يمكن أن يكون كذلك. لأن الحرية التي أعطيت للإنسان العاقل المفكر، إنما اقتضت ضرورة الاستفادة من المعلومات الكثيرة والمتعددة، لتشكيل حركة علمية دائمة، وبما لا يقبل التوقف بأي شكل من الأشكال. لذلك كان الحث والحضّ على العلم والتعلم، وكان التأكيد على ضرورة طلب العلم في كل شأن من الشؤون، وفي كل فرع من الفروع.

---

(8) سورة البقرة، الآية 29.
(9) سورة الأعراف، الآية 57.
(10) سورة يونس، الآية 5.
(11) سورة يونس، الآية 24.
(12) سورة التوبة، الآية 36.

الإسـلام، ويجب الانتبـاه إلى ذلـك، يعـطي معلومـات كثـيرة ومتعـددة عن الكون، لتشكيل أرضية معرفية واسعة تقتضيها الحرية في الإسلام. لذلك كـان الحث على الاستفادة من مثل هذه الأرضيـة المعرفيـة الواسعـة ليبقى باب العلم مفتوحاً مشرعاً لا يغلق. ولو شاء رب العالمين، وهو القادر على كل شيء، لكان العلم في تطوره ونقلاتـه وما سيصـل إليه أمـامنا بشكـل واضح صريـح، ودون حـاجة لبـذل أي جهد عقـلي وتجريبي وتـراكمي، ولكنه سبحـانه لم يشـأ ذلك، ليبقى باب البحث والجد والنشاط العقلي والتجريب مفتوحـاً أمام الإنسـان. ولا داعي في هذا الصدد، لأن يأخذ البعض منّا في الإصرار الغريب على أن القرآن الكريم تحدث عن كل ما سيحدث من تطورات علمية، ومن اكتشافات وما إلى ذلك. لأن مثل هـذا الإصرار لا يفيد الإسـلام في شيء من جهة، ولا يفيـد في تصدّينا ومواجهتنا لمن يحاولون تشـويه الـدين الإسلامي أو يقفـون في وجهه من جهـة ثانيـة. فالإسـلام يقدم معلومـات كونيـة تحقق حـريـة الإنسـان وتفيـد في انطلاقته الدائمة إلى الأمام من خلال الاستفادة الواسعـة والكبيرة من تسخـير ما في السمٰوات والأرض له.

من هنا أهمية التأكيد عـلى ضرورة الالتفات الـدائم والواعي لمـا يحمله الدين الإسلامي من حضّ وحثّ على العلم، والنهضة العلمية الحقيقيـة. فالإسـلام، وهو دين لا يعطي الحرية للإنسان فحسب بل يطالبه بأن يكون حرّاً، يحثّ عـلى الاستفادة المثلى من كل ما وفره الخالق عزّ وجل لـلإنسان. لأن تحقيق مثـل هذه الاستفادة بالشكـل الأمثل والأفضـل تحقيق للشكر الإنسـاني على النعم الكثـيرة التي منحت له من قبل الخالق الكريم. لذلك كـانت الاستفادة واجبـاً وضرورة لا معنى معها للتعطيل والتقصير بأي شكل من الأشكال. إذ لا يقبل أن يكـون الإنسان عارفاً من جهة، وعاطلاً عن العمل بالاستفادة من هذه المعرفة من جهة ثانية. وأقرب ما يمكن الالتفـات إليه، هـو طبيعة العقـل البشري الذي أوجـده الخـالق مرتبـطاً بكل هـذه القدرات التي فيـه، إذ لا يمكن أن تكون مثـل هـذه القدرات مفرغة من المعنى والمغزى.

نرى هنا وبشيء من التأكيد، أنّ فتح آفاق الكـون أمام الإنسـان، وبكل مـا رافقه من غزارة في المعلومات المعرفية العلمية، إنما كان لتحقيق حـرية الإنسـان

من جهة، وبما يعني استبعاد أية فكرة عن حرية مقيدة بالجهل أو بانعدام التوازن المعرفي مع المحيط الكوني، ومعروف في هذا المجال انعدام الحرية كمفهوم في حالة فقدان المعرفة الواجب توافرها على أقل تقدير. . ومن جهة ثانية، فقد كان مثل هذا الفتح لآفاق الكون معرفياً، دافعاً ومحرضاً لتحقيق النهضة والحضارة الإسلامية التي لا يمكن أن تنفصل عن العلم والتطور العلمي التجريبي. فالحركة المعرفية الخصبة، وهي معرفة علمية بالضرورة، ولدت حركة علمية مستمرة قائمة على الاستفادة والفهم والتعلم. وهو الأمر الذي استطاع المسلمون الأوائل أن يستوعبوه بشكل فاعل ومؤثر، وكان أن انفتحت أمامهم كل السبل المؤدية إلى بناء الحضارة الإسلامية الشامخة.

قد يكون جائزاً عند النظر إلى الحضارة الإسلامية ظاهرياً، أن يحتار الإنسان ويصاب بالذهول عندما تتبدى أمامه حركة هذه الحضارة في نهوضها السريع، وامتدادها الكبير، وإنسانيتها المذهلة. ولكن عند النظر إلى هذه الموضوعة بشكل مغاير، وبالاعتماد على الدراسة والبحث والفهم، تتبدى الصورة بملامحها الواضحة البيّنة والحقيقية. ليكون الظاهر المذهل والمحير نتاج توافق فكري ومعيشي وروحي مع كل معطيات الدين الإسلامي. ونستطيع في مثل هذه القراءة الواعية المتعمقة أن نفهم كيف ولماذا استطاع المسلمون أن يكونوا بناة مثل هذه الحضارة، وأن يكونوا في مجالها بناة نهضة علمية حقيقية.

إنّ التسليم النظري السريع والسلبي بوجود فروق كبيرة بين مسلم اليوم ومسلم الأمس، وبعدها يأتي التسليم النظري المباشر والسلبي أيضاً بأنّ علينا ألا نطمح لأن نكون مثل هؤلاء الأوائل لأن ذلك مستحيل، إنما هو ركون نستطيبه أحياناً لما يلحظ من تخلّف، وعلينا بدل ذلك أن نؤمن، من خلال حقيقة لا جدال حولها، أنّ الإسلام هو الإسلام، وأنّ الإنسان هو الإنسان، والحلقة المفقودة تتحدد في الفهم والعمل والإبداع. وعندها يكون مسلم اليوم مماثلاً في العطاء الحضاري لمسلم الأمس، ما دام كلاهما يأخذان من نبع واحد هو الدين الإسلامي.

تكريم الإنسان رابعا:

عنصر التكريم يتحدد في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾[13]، ليكون هذا التكريم شاملاً عاماً لكل إنسان ودون أي تحديد. فالله سبحانه وتعالى كرّم البشرية جمعاء، وأعطى كل بني آدم هذه المكانة المميزة بين خلقه، ليكون التكريم من أهم العناصر التي ساهمت في بناء الحرية الإنسانية. فما هي أهم محاور هذا التكريم:

أ ـ الخلق: فالله سبحانه وتعالى كرّم الإنسان منذ البداية، جاء ذلك في قوله عزّ وجل: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴾[14] وكرّمه عزّ وجل في نفخ الروح فيه وسجود الملائكة له: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي خَالِقٌ بَشَرًا مِّن صَلْصَالٍ مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ فَإِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ ﴾[15]، وكرّمه سبحانه في تعليمه الأسماء كلها ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ﴾[16]، وفي تعليمه بالقلم، وما لم يعلم ﴿ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴾[17] فالإنسان على هذا كان مؤهلاً منذ البداية للتميز تميز تكريم بمشيئة الله سبحانه وتعالى.

كان ذلك في مجال الشكل والصورة. فالله سبحانه وتعالى خلقه في أحسن تقويم، فجاء على أحسن وأكمل صورة. ويؤكد علم الجمال في هذا المجال، أنّ الإنسان أجمل المخلوقات على وجه البسيطة بجميع المقاييس، ودون أي منازع. وطبيعي أن العين تستطيع أن تقارن وتستقرىء وترى إلى تميز الإنسان في الصورة عن سواه من المخلوقات على الأرض. والنتيجة النهائية تقول دائماً أن الإنسان في أحسن تقويم كما أراد الله عزّ وجل.

---

(13) سورة الإسراء، الآية 70.

(14) سورة التين، الآية 4.

(15) سورة الحجر، الآيتان 28 - 29.

(16) سورة البقرة، الآية 31.

(17) سورة العلق، الآيتان 4 - 5.

وكان ذلك في النقلة الأولى الهائلة التي حدثت للإنسان بتكريم من الخالق المبدع، جاءت هذه النقلة في نفخ الروح، وهي النقلة التي احتاجت إلى أن يُهيّأ الإنسان لها، بعد أن كان من صلصالٍ من حمإٍ مسنون بمعزل عن هذه النقلة. جاء الخلق أولاً من طين، ثم التسوية والإتمام والتهييء، وبعدها نفخ الروح ﴿ فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى ﴾ وكان أمر الله للملائكة بالسجود للإنسان، سجود تحية لا سجود عبادة، بعد نفخ الروح مباشرة، لأنّ الإنسان في هذه النقلة الهائلة حمل سراً من أسرار الله سبحانه وتعالى وهو ما استدعى السجود ﴿ فَقَعُوا لَهُۥ سَٰجِدِينَ ﴾.

ثم كان التكريم في النقلة الثانية حين علّم سبحانه وتعالى آدم أسماء المسمَّيات كلها، صغيرها وكبيرها، وهي النقلة التي أعطت الإنسان تميزه بالعلم. وقبلها لم يكن مثل هذا التميز الذي يعني الكثير في توسيع المدارك الإنسانية، والقدرة على المعرفة. واستتبع ذلك أن علّمه سبحانه وتعالى بالقلم، وما لم يعلم، فتكاملت للإنسان كل مؤهلات القدرة على التفكير والتمييز والتعلم. فالخالق عزّ وجل فتح آفاقاً واسعة أمام الإنسان ليبدأ في السير على طريق البحث والعطاء واستعمال العقل بصورة صحيحة.

الإنسان في كل ذلك كان مهيَّأً للسيادة على العالم. فالله سبحانه وتعالى كرمه تكريماً كبيراً في خلقه على أحسن صورة وأكملها، وفي نفخ الروح فيه، وفي تعليمه الأسماء كلها. فكان الإنسان مفكراً حراً قادراً على التمييز والاختيار، وقادراً على العمل والبناء، وقادراً على التعامل مع موجودات الأرض عند استخلافه فيها.

هذا التكريم للإنسان، كان تهيئة للتكليف القائم على حرية الاختيار. الله سبحانه وتعالى في تكريم الإنسان، جعله صاحب إرادة واستطاعة وعقل. والله سبحانه وتعالى في تكريمه للإنسان بيّن له كل شيء، وعلّمه، ثم زاد في تكريمه فأعطاه الحرية المطلقة ليكون الجزاء فيما بعد قائماً على أساس عمله الذي اختاره دون أي ضغط أو إكراه.

ب ـ السيادة على العالم: وفّر الله سبحانه للإنسان كما رأينا كل مستلزمات السيادة في الأرض، وأعطاه عزّ وجل كل الوسائل ليمارس هذه السيادة وبحرية

لا مثيل لها. ولكي تكتمل للإنسان كل عناصر هذه السيادة، فقد جعله عز وجل خليفة في الأرض ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[18] وسخّر له كل ما في السموات والأرض ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[19]، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِيَ فِي ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ۝ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ﴾[20]، وأتاح له أن يعمر الأرض ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾[21]، ومكّنه في الأرض ووفر له ما يعيش به من النبات والحيوان وغير ذلك ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّٰكُمْ فِي ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَٰيِشَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾[22].

وبذلك تكاملت العناصر التي جعلت الإنسان سيداً على العالم، فمن جهة كان خليفة لله سبحانه وتعالى في الأرض، وهي خلافة تتطلب بطبيعة الحال أن ينفذ ما أمر به الله خير تنفيذ، وأن يتجنب ما نهى عنه كل التجنب. ومن جهة ثانية، فقد وضع العالم كله في خدمته، وكان مسخراً تسخير فائدة له، وهو ما يستدعي بطبيعة الحال زيادة في العلم والمعرفة عند الإنسان ليستفيد من هذا التسخير، وطبيعي أنه كلما ازداد الإنسان علماً ومعرفة وفهماً لسنن الكون، كلما كانت الفائدة أكبر من التسخير. فالتسخير، ويجب أن نستوعب هذا جيداً، لا يتطلب إلا زيادة في العمل والعلم الإنسانيّين، ليكون محقّقاً الغاية الكبيرة منه.

فالكون «يخدم الإنسان مجاناً إذا فهم الإنسان كيف يوجه الأوامر إلى الكون، وتزداد قدرة الإنسان على التسخير كلما زاد فهم الإنسان لكيفية توجيه الأوامر إلى

---

(18) سورة البقرة: الآية 30.
(19) سورة الجاثية، الآية: 13.
(20) سورة إبراهيم، الآيتان 32 - 33.
(21) سورة هود، الآية 61.
(22) سورة الأعراف، الآية 10.

الكـون. وتوجيـه الأوامـر: هـو معـرفـة السنن ـ ودليـل هـذا أن إنتـاج الأرض والحيوان والنبات والحديد.. كـل هذا يـزداد إذا فهم الإنسان سننـه. أي تزداد طاعة الكون له، وكأن هذا الكون خلقه الله خادماً مطيعاً للإنسان، ولكن شرط الله على الكون ألا يطيع الإنسـان إلا إذا دعاه عن طـريق معين، فـإذا دعاه عن غير هذه الطريق فلا يستجيب الكـون ويظل معـرضاً صـامتاً أمـام الإنسان. إن الـذي لا يعرف كيف يحـرك الكون هـو إنسان جـاهـل للنـداء الـذي يستجيب الكون على نغمته. وهذا النـداء هو كشف السنن واستخـدامها. وكـما يستعصي القفل أن يفتح بغير مفتاحـه، كذلـك الكون لا يستجيب إلا بعـد سماعـه كلمة السر»[23].

ومن جهـة ثالثـة، فقد جعله سبحـانه وتعـالى مفوضـاً في تعمـير الأرض التي أسكنـه فيها، ووفـر له كـل ما يسـاعـده عـلى العيش واستمـرار الحيـاة في هـذه الأرض، فكان النبات والحيـوان وغير ذلـك مما يؤمّن لـه الطعـام وغير الـطعام. فالإنسان العامل الحر في هذه الأرض، لـه مطلق الحـرية في أن يبني ويعمّـر بعد أن تمكن وتـوافرت لـه كل الـظروف الملائمـة والمناسبـة لاستمرار حيـاته وعمله وفعله في مجال التكليف والاختبار.

الإنسـان إذن، وقد تـوافرت لـه كل عنـاصر الحريـة، من مسؤولية فـرديـة، ومعرفة للذات، ومعرفة للكـون، وتكريم لـه من قبل الخـالق عزّل وجـل، إلى جانب توافر وسائل الحرية من عقل وإرادة واستطاعة، لا يمكن لـه أن يَدَّعي أو يسلّم بأنه مجبر ومسيّر ومحكوم. لأنّ مثل هذا الادعاء لا يمكن أن يثبت بأية حال أمام كل هذه العناصر والوسائل التي توافرت للإنسـان ودلّت بما لا يقبـل الشك على حريته المطلقـة. فالإنسـان حر، والحـرية مسؤوليـة تقتضي العمل والإبـداع والبنـاء دون توقف. ولأنّ مثـل هذه الحـريـة نهائيـة ولا مجـال إلى دفـع معنـاهـا ومغـزاها وأبعـادها، فقـد كان الجـزاء جزاءً عـادلاً على العمـل الذي قـد يكون صالحاً، أو قد يكون طالحاً. ولا معنى لأن يحمِّل الإنسان أعماله لسـواه، كما هـو الأمـر بالنسبـة للادعـاء أو القول بـالجبريـة، لأن كل ذلـك تهـرب لا يفيـد من مسؤولية محددة حرة.

(23) «العمل قدرة وإرادة»، جودت سعيد، ص 56.

الحرية في الإسلام
حرية واقعية

عند التوقف من جديد مع مفهوم الحرية، وبعد أن رأينا إلى توفّر الوسائل والعناصر الخاصة بها، لا بدّ لنا من القول: هل كانت الحرية التي وفّرها الإسلام للإنسان حرية واقعية، أم أنها ابتعدت عن الواقع إلى هذا الحد أو ذاك؟

نعود إلى ما قلناه في الفصل الثاني عن «وسائل الحرية في الإسلام» حين رأينا كيف ارتبطت الحرية في الإسلام بالعقل والإرادة والاستطاعة كوسائل لا يمكن للحرية أن تخرج عن إطارها وأبعادها بأية حال من الأحوال. ذلك أن الحرية تَحَقُّقٌ أو قدرة على التحقق. أما حين تكون جموحاً أو خيالاً أو تصوراً مجرداً لا يستفيد من الطبيعة الحقيقية المتوافرة للعقل والإرادة والاستطاعة عند الإنسان، فهذا يعني انتقال الحرية إلى حالة من حالات الخيال التي تبتعد عن الإمكان أو المستطاع، لتكون خارجة في التعريف عن معنى الحرية. وهذا ما جعل الإسلام مصرّاً على الواقعية في كل شيء، لأنها واقعية تفيد الإنسان وتعطيه الصور الحقيقية للأشياء. فالتكليف لا يكون إلا مع الاستطاعة والوسع، أي مع الأمر الواقعي المحسوس، لذلك كانت القاعدة ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[1].

فالحرية كانت منذ البداية، ومن خلال ارتباطها الوثيق بالعقل والإرادة

(1) سورة البقرة، الآية 286.

والاستطاعة عند الإنسان، حرية واقعية شديدة الالتصاق بكلّ ما هـو قريب إلى الحياة والمفهوم والتصور. لذلك كان الرفض المنطقي في أن تكون حريـة خياليـة لا يمكن معايشتها وملامسة جوانبها. فالحرية في الإسلام حرية تنطلق من الواقع المعاش، وتبقى في إطاره، لتكون حرية ممكنة من جهة، وقابلة للتحقق من جهة ثانية. ولنا أن نقول في هذا المجال، إنه لا يمكن للحريـة إلا أن تكون كـذلك. وكل حرية خارجة عن هذا المفهوم، أو بعيدة عنـه، إنما هي حـرية لا تفيـد ولا تحقق ذاتها على أرض الواقع.

ننتقـل هنا إلى مفصـل آخر يقـول: لذلـك كانت الحـرية في الإسـلام محققة لعناصرها أيضاً. إذ من دواعي الواقعية أن الإنسان الحر إنسان فاعل منفعـل في الـوقت نفسه، وهـذا يستدعي أن يكـون مسؤولاً عن كل فعـل يقـوم بـه، وأن يعـرف ذاتـه والكـون الـذي يعيش فيـه، وأن يكـون سيـد العـالم والأرض التي سيمارس عليها حـرية الاختيـار. وهو مـا تحقق إسلاميـاً بكل أبعـاده ومضامينـه ومراميه، ليكون الإنسان المسلم في وفـاق تام مـع الحريـة التي أُهِّلَ تـأهيلاً تـامّاً لممارستها ومعايشتها والتواصل معها. ولكن، هل كانت الحرية في يوم من الأيـام حرية فوضوية لا تخضع لأي ضابط أو ميزان؟

في المفهوم العام نرى أن الحرية نقيض الفوضـوية، كـما أن الفوضـوية نقيض الحرية. والإسلام قيّد الحرية منذ البداية وجعلها حرية منـظمة تفيـد ولا تضر، تبني ولا تهدم، تطور ولا تؤخر. إذ لا يمكن للحرية في الإسلام أن تكون اعتداءً على الآخرين، أو مساساً ضارّاً بمصالح الناس. فالحرية على هـذا نشاط إنسـاني إيجـابي يعتمد العمـل الـذي يـرضي الله، وبمـا يؤدي بـطبيعـة الحـال إلى منفعـة الآخرين. وما دامت الحـرية وهي قـائمة عـلى الاختيار بـالضرورة، غير ذلـك، فهي حرية هدامة لا ترضي الله. ولنا هنا أن نفرّق بين عدة تعاريف:

- فـالحريـة حريـة في الممارسـة والفعل، ولكنهـا حين تـأخذ مسـار القتـل أو الاعتداء فهي جريمة، ولا معنى لأن نربط الحرية بالجريمة.

- والحرية حرية في الممارسة والفعل، ولكنها حـين لا تضع أمـامها أي حـد، لتتحول إلى حرية فوضوية لا يمنعها مانع، ولا يردعهـا رادع، تصبح بـالضرورة

مرضاً خطيراً يجب أن يحارب بكل الوسائل الممكنة، لأنه مرض يفتك بمصالح الجماعة.

- والحرية حرية في الممارسة والفعل، ولكن مثل هذه الحرية يجب أن تكون حرية مسؤولة تعرف كيف تصل إلى ما يجب الوصول إليه دون إلحاق أي ضرر بالآخرين. وهنا تكون الحرية حرية بنّاءة.

الإسلام إذن كان واقعيّاً في إعطاء الإنسان حرية الاختيار، وكان واقعيّاً في جعل الجزاء مرتبطاً بنتيجة هذا الاختيار. لأنه لا يمكن أن تكون الحرية دون ضابط نهائي يضع لها طريقاً واحداً. إذ لو كانت الحرية كذلك، لما كان لهذه الحرية أي معنى، وعندها تتساوى الإيجابيات والسلبيات، فالقاتل لا يختلف عن القتيل، والسارق عن المسروق، والصالح عن الطالح، وهكذا لتكون الحرية فوضى إلى ما لا نهاية. وهذا ما يجعل تحديد الحرية لازماً لتكون جرية واقعية مقبولة على الدوام.

لذلك شدّد الإسلام على إعطاء الحرية هويتها وأبعادها ومضامينها. وكان الإصرار الواضح على أن الحرية مسؤولية تستوجب الجزاء العادل، انطلاقاً من التركيز السابق والمرافق واللاحق، على أن الحرية أساس الشخصية الإنسانية في تعبيرها عن ذاتها من خلال الفعل والعمل جسدياً وروحياً ونفسياً. ومثل هذا التركيز تركيز واقعي بطبيعته لأنه يغطي المسافة المطلوبة في التعبير والإيضاح والربط. فالإسلام لم يقل إنّ الإنسان حر دون أي ضابط، لأنه عند ذلك سيترك الحرية للبعض وينفيها عن الآخرين، ما دامت الحرية المطلقة مرتبطة بالاعتداء على الآخرين.

فالإنسان في الإسلام حر في مجال عقله وإرادته واستطاعته. ولكن الواقعية جعلت هذه الحرية مرتبطة بنتيجة لا بدّ منها، بما يعني عدلاً مطلقاً. لأنّ حياة الإنسان اختبار، والاختبار لا يكون دون نتيجة. من هنا اتصاف الدين الإسلامي بالتوازن والواقعية ورفض المبالغة والشطط في كل شيء. ليكون الدين الإسلامي دين واقع يرتكز على قراءة واعية وعميقة لحياة الإنسان وعلاقته

مع كل ما يحيط به، والانطلاق من خلال ذلك نحو البناء الذي لا يرضى بالخلل أو الفوضى والمبالغة. . كيف؟

* * *

القاعدة التي لا يمكن أن تماثلها قاعدة في السلوك العام والخاص، تقول بالوسطية والاعتدال. وحين نقرأ الحرية على هذا الأساس، نجد أنها الحرية المطلوبة إنسانياً، وفي كل زمان ومكان، ذلك أنّ قاعدة الاعتدال في الأمور، ليست قاعدة سهلة الظاهر والباطن كما يظن، لأنّها في الأغلب الأعم قاعدة حياة ومنهج وطريق والتزام. فالإنسان الذي يأخذ الوسطية في الأمور، عليه قبل أي شيء أن يتخلص من كل النوازع التي يمكن أن تقوده إلى الإسراف في هذا أو ذاك، وعلى الجانبين.

نأخذ مثالاً على ذلك العبادة الخاصة والمتعلقة بالصلاة والصيام والحج والزكاة، فالإنسان المسلم يصلّي خمس مرات في اليوم، وهو المطلوب منه. وله الحرية في أن يزيد، ولكن من المبالغة أن يقوم الليل كله مُصلِّياً، يوماً بعد يوم. كما أن الصيام مطلوب من المسلم لمدة شهر في العام، وله مطلق الحرية في أن يزيد كما يريد، ولكن من المبالغة في ذلك أن يحوّل كل حياته إلى صيام يومي لا ينقطع. . وهكذا.

الإسلام أعطى للإنسان كامل الحرية في التصرف، ولكنه طلب من الإنسان أن يكون معتدلاً متوازناً في كل شيء، وإن كان الأمر متعلقاً بالعبادة، قال تعالى: ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ وَلَا تُسْرِفُوٓا۟ ۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾[2]. وقال رسول الله ﷺ: «أما إني أصوم وأفطر، وأقوم وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنّتي فليس مني»[3]. وقال ﷺ: «كلوا واشربوا، والبسوا وتصدّقوا من غير مَخْيَلَةٍ ولا سَرَفٍ، فإن الله يحب أن يرى نعمته على عبده»[4].

فالوسطية ميزان الحرية والتصرف والسلوك، والوسطية دليل الواقعية التي لا

(2) سورة الأعراف، الآية 31.
(3) رواه البخاري ومسلم.
(4) رواه الإمام أحمد.

تعرف المبالغة أو الشطط في هذا الأمر أو ذاك. والوسطية هي المطلوبة من الإنسان المسلم خاصة، ومن المسلمين بشكل عام، قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[5].

* * *

وقاعدة أخرى تقول يسّروا ولا تعسّروا، فالإسلام دين يسرٍ لا دين عسر. والإسلام ما كان في يوم من الأيام دين حرج أو مبالغة في أي أمر من الأمور. لذلك نفى الإسلام الرهبانية بأي شكل من الأشكال، ونفى التعنّت وما شاكل. فالله سبحانه وتعالى ما أراد للناس انصرافاً كلياً عن التطلع إلى المصالح الدنيوية، أو المصالح الخاصة. ولا أراد لهم أن يغرقوا كلية في أمور التعبد متناسين أنهم يعيشون بين الناس، وفي هذا المجتمع أو ذاك، قال تعالى: ﴿وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾[6] وقال جلّ وعلا: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِى ٱلْءَاخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾[7].

وعلى هذا الأساس من التوازن في كل شيء، كان اليسر نقيض العسر من جهة، ونقيض التفريط من جهة ثانية. فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾[8] ويقول: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ﴾[9]، ويقول: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾[10] ليكون التواصل مع الدين الإسلامي الذي يصرّ على هذا التوازن المحكم في كل شيء، ابتداءً من نفي أي اتجاه

---

(5) سورة البقرة، الآية/ 143.
(6) سورة القصص، الآية 77.
(7) سورة البقرة، الآية 201.
(8) سورة البقرة، الآية 185.
(9) سورة المائدة، الآية 6.
(10) سورة النساء، الآية 28.

نحو فرض الصعوبات الكبيرة أو الصغيرة دون حاجة تدعو اليها، ومروراً بنفي فرض الحرج لمجرد فرضه لا غير، وانتهاءً بالحمة الدائمة التي ترافق الإنسان في كل شيء. . من هنا قمة الواقعية في رسم معالم الحرية الإنسانية كما تبدو على صفحات مقروءة معاشة.

الحرية هنا لا تخرج عن إطار الاستطاعة والإرادة الإنسانيتين. وكان ممكناً أن تسير الأمور على غير ذلك، أو أن تجيء معالمها لا كما جاءت. عندها كنا سنرى الإنسان في حرج شديد لا يماثله حرج، حين يحمل من الأمور فوق قدرته واستطاعته، وحين يؤدي من العبادات ما يأخذ كل وقته دون أن يترك له زيادة للاهتمام بشؤون حياته الأخرى. كان ذلك ممكناً لو أراد الله سبحانه وتعالى. ولكنه جلّ وعلا ما أراد أن يكون الدين الإسلامي عسراً وحرجاً وإرهاقاً للإنسان، بل أراده سبحانه وتعالى تطهيراً وتزكية للنفوس.

الإسلام الذي جاء موافقاً للفطرة الإنسانية، جاء بطبيعة الحال موافقاً للواقع والواقعية. ولأنّ الواقع يقول إنّ لقدرة الإنسان حدّاً، وإن لإرادة الإنسان حدّاً، فقد كان اليُسر موافقاً أكثر من العُسر، وكان التيسير موافقاً أكثر من التعنّت. وكان الدين بطبيعة الحال دين دنيا وآخرة، مما استدعى التوفيق الدقيق بين توزيع العمل وتقسيمه وتنويعه فيما يرضي الله سبحانه وتعالى من جهة، وفيما يحقق مصالح الناس ومصلحة الذات الإنسانية من جهة ثانية. وإذا كان المسلم مطالَباً بالصلاة والصوم والزكاة والحج، فإنه مطالَب أيضاً بالعمل والعلم والبناء، وكلها عبادات لا تخرج في معناها عن التوجه إلى الخالق عزّ وجل.

* * *

وقاعدة ثالثة تقول إن الأصل في الأشياء الإباحة فيما لم يرد فيه نص. وهي قاعدة في غاية الأهمية عند التطرق إلى علاقة الحرية بالواقعية والواقع في المفهوم الإسلامي. فالتحريم غير وارد دون دليل واضح، ومعروف أنه إذا لم يوجد نص يحرّم الفعل أو الترك كان ذلك الفعل مباحاً لا إثم فيه. ومن هنا ينظر إلى أمور كثيرة نظرة استغراب، حين يقوم البعض بالتحريم دون أي دليل أو نص، وكأنهم يضيِّقون لمجرد التضييق متناسين قوله ﷺ: «يسّروا ولا تعسّروا، وبشّروا

ولا تنفّروا»(11)، وقوله: «إنّ الله تعالى لم يبعثني معنّتاً ولا متعنتاً، وإنما بعثني ميسِّراً»(12). وقال عليه الصلاة والسلام لمن أخبره أن أمّه نذرت أن تحج ماشية: «مرها فلتركب، إن الله لَغنيّ عن مشيها»(13).

ومن غير المعقول في هذا المجال، أن يحرم الإنسان ما حلل الله، وأن يلجأ إلى تحميل نفسه أكثر مما يطيق، مع أنّ الرحمٰن خفف عنه، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾(14)، وقال عليه الصلاة والسلام: «من لم يقبل رخصة الله عزّ وجل كان عليه من الإثم مثل جبال عرفة»(15) وهذا ما جعله يغضب، حتى بان الغضب في وجهه، حين ترخّص في أمر، وتنزّه عنه قوم، فبلغه ذلك، فقال عليه الصلاة والسلام: «ما بال أقوام يتنزهون عن الشيء أصنعه، فوالله إني أعلمهم بالله، وأشدّهم له خشية»(16)، وظاهر واضح أنّ التحريم غير جائز فيما لم يرد فيه نص، لأنه مباح. وغير جائز على الإطلاق تحريم ما حلل في الأصل، لأن ذلك يخالف ما أمر به سبحانه وتعالى، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾(17).

الحرية في ذلك، حرية واقع وواقعية، والدين الإسلامي الذي يلازم ويوافق الفطرة الإنسانية وبما يسجل قمة في الواقعية، لا ينأى بأي شكل من الأشكال عن كل معطيات ومعالم الواقع. فالوسطية والاعتدال واقع وواقعية، كذلك التيسير لا التعسير، وبعدها النظر إلى الأمور من خلال المبدأ القائل أن الأصل في الأشياء الإباحة. إذ يمكن لنا أن نرى بجلاء كيف تكون المبالغة ابتعاداً عن الواقع، حين تنقلب إلى صورة من الفوضى أو التشويه أو الإسراف المُنهِك

---

(11) رواه البخاري ومسلم.
(12) رواه مسلم.
(13) رواه الإمام أحمد.
(14) سورة الأعراف، الآية 32.
(15) رواه الطبراني.
(16) رواه البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها.
(17) سورة المائدة، الآية 87.

والمخلّ بكل توازن. ويمكن أن نرى كيف يكـون العسر دافعاً لـلإخلال بقـاعدة أن لكل نفس وسعها، حـين لا تستطيـع هذه النفس التحمـل فتنهك وتنهـار.. ويمكن أن نرى أيضاً، كيف يكـون التحريم الـواسع العـريض، ودون الاستناد إلى أية قاعدة أو نص ملزم، نوعاً من المبالغة التي لا تأتي بفـائدة مـا، إن لم تكن مدعاة للضرر.

الحرية في الإسلام إذن حرية واقعية لا تنفصل في أي جزء منها عن الواقـع، لذلك كانت حرية بناءة إيجابية مرتبطة بالخصب والعطاء الإنسـانيّيْن. ومـا كانت أبـداً خيالاً أو مبـالغة أو ابتعـاداً عن الواقـع، ومما يفصـل الإنسان عن الحقيقـة المُعاشة. لـذلك كـانت الحريـة في الإسلام مستنـدة في جميع مفـاصلها ومعـانيها ومضـامينها إلى مـا هو محسـوس ملموس مقـروء، وإلى مـا يؤدي إلى معـايشتهـا وفهمها والانطلاق من خـلالها ومعهـا إلى كل فعـل بنّاء مفيـد يُرضي الله ويفيـد الناس.

الباب الثاني

الحريات العامة في الاسلام

مفهوم الحريات والحقوق

في الحديث عن الحريات والحقوق المرتبطة بالإنسان إسلامياً، لا بدّ من الاعتراف مسبقاً بتشعب وتعدد العناوين والمضامين التي يمكن أن تطرح في هذا المجال. وغير بعيد عن المفهوم أنّ الإنسان إنسان حقوق وواجبات، ما دام في الأساس والأصل إنسان مسؤولية وتكليف. وهذا ما يضع أمام الباحث مهمة متعددة الجوانب في محاولة رصد الحريات والحقوق التي أعطيت للإنسان إسلامياً. إذ لا يمكن أن تنفصل أية جزئية من جزئيات الحياة الإنسانية زمنياً عن معنى من معاني الحريات والحقوق وعن بعد من أبعادها أو ما يعود إلى مضامينها ومراميها.

ولنا أن نرى في هذا المجال الواسع، أنّ الإنسان صاحب حق في الحياة أولاً، وهذا ما جعل حياة الإنسان مرتبطة بضرورة الحفاظ عليها، قال تعالى: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾[1]، لذلك كان القصاص حياة بالضرورة ما دام رادعاً يمنع قتل الإنسان للإنسان ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾[2]. وهنا حكمة عظيمة في الحفاظ على حياة الإنسان، وفي

(1) سورة المائدة، الآية 32.

(2) سورة البقرة، الآية 179.

إعطاء قيمة لا تساويها قيمة لهذه الحياة، لأنه إذا علم القاتل أنه يُقتل امتنع عن صنيعه، فكان في ذلك حياة النفوس.

ولنا أن نرى أنّ الإنسان صاحب حق في الزواج، وفي الأكل والشرب، وفي استثمار الأرض والتمتع بخيراتها، قال تعالى: ﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾[3]، وقال سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ ﴾[4]، وقال عزّ وجل: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾[5].

ولنا أن نرى أنّ الإنسان صاحب حق في الحفاظ على كرامته وإنسانيته، وصاحب حق في المساواة بينه وبين الآخرين، كما أنه صاحب حق في الملكية والتملك وما إلى ذلك. قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾[6]، وقال سبحانه: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾[7].

وهكذا يمكن أن نعدد الكثير من الحقوق والحريات التي ارتبطت بالإنسان إسلامياً. وكما قدمنا، فإن حياة الإنسان لا تنفصل في سيرورتها عن مثل هذه الحقوق والحريات بأي شكل من الأشكال. لأن حياة الإنسان، وهي حياة مرتبطة بالمجتمع الذي يعيش فيه، تتطلب بالضرورة وجود حقوق تراعى فيها مصالحه، ووجود واجبات تُراعى فيها مصالح الآخرين. ولا بدّ من الترابط والتلازم بين الحرية كحق يتوفر للإنسان، والحرية كواجب يوفره هذا الإنسان. إذ أنّ من يأخذ عليه أن يعطي، ومن يعطي عليه أن يأخذه وهذا ما جعل التلازم نهائياً.

(3) سورة الأعراف، الآية 31.
(4) سورة الأعراف، الآية 10.
(5) سورة الروم، الآية 21.
(6) سورة الإسراء، الآية 70.
(7) سورة الحجرات، الآية 13.

في هذا المجال يقال إنّ الانسان، وهو صاحب حق في الحياة، من واجبه أن يوفر الأمان للآخرين، وأن يحافظ على حياتهم، لينال حقه في المحافظة على حياته. والتداخل واضح بين الفرد والمجموع في مفهوم الحريات والحقوق، وفي مفهوم الحقوق والواجبات. فالحق في الحياة، مسألة فردية حين ننظر إليها من زاوية المحافظة على حياة الإنسان الفرد، وهي مسألة جماعية تتعلق بكل المسلمين، وبكل المجتمع الإسلامي، حين ننظر إليها من زاوية المحافظة على حياة كل إنسان في المجتمع بما يشمل المجموع. فالحق فردي وجماعي، كما أن الواجب فردي وجماعي.

كما يقال أنّ الإنسان، وهو صاحب حق في استثمار الأرض وإعمارها والتمتع بخيراتها من واجبه أن يوفر الخيرات للآخرين، وأن يبني ويعمّر وبالشكل الذي يفيدهم، ليأخذ حقه في استثمار الأرض والتمتع بالخيرات. فالحق في استثمار الأرض وإعمارها والتمتع بخيراتها مسألة فردية حين نأخذها بمعيار الفرد، وهي مسألة جماعية حين نأخذها بمفهومها العام، ولا يستقيم الأمر دون الربط الدائم بين الفرد والمجموع، وبين المجموع والفرد.

نصل إلى القول أن الحريات حريات فردية من جهة، وحريات جماعية من جهة ثانية. وحين نتحدث عن الحريات المتاحة والمتوافرة للفرد في المجتمع الإسلامي، فإننا وبشكل مباشر نتحدث عن الحريات المتاحة والمتوفرة للمجتمع ككل. فالإنسان الفرد صاحب حق وطالب حريات توافرت على الوجه الأمثل في المجتمع الإسلامي، وبما نقلها لأن تكون حريات متأصلة في المجتمع وفي النفوس بعد أن تأكدت وترسخت في النص والتطبيق.

ربما تجدر الإشارة هنا، إلى أنّ الفصول القادمة، والتي تتناول عدداً من الحريات التي توافرت إسلامياً، لا يمكن لها أن تغطي كل ما يتعلق بموضوعة الحريات الواسعة في الإسلام، ولكنها تحاول قدر المستطاع أن تتناول الأهم في هذا المجال، لإعطاء فكرة عن مفهوم الحرية كما جاءت في الباب الأول من هذا الكتاب وعلاقتها بالممارسة، ولإعطاء فكرة ذات صلة عن مفهوم الحريات وعلاقتها بحياة الفرد ووجوده ضمن مجتمع إسلامي، وبما يستدعي عملاً وفعلاً ينبعان من حرية هذا الفرد ويصبّان في تدعيم وبناء المجتمع.

الحريات السياسية

إنّ أول ما يستدعي التوقف عنده في الحديث عن الحريات السياسية في الإسلام، يتحدد في ضرورة الالتفات منذ البداية إلى معنى انبثاق نظام الحكم في الإسلام من دستور إلهي يتصف بالثبات والكمال والخلود. وهو ما يضع قاعدة تقول أن نظاماً كهذا لا يمكن أن يتشابه أو يتساوى مع أي نظام آخر، لأنّ كل النظم السياسية الأخرى نظم وضعية قابلة للتغيير والتبديل والتحوير، لاتصافها بالقصور. بينما يقف نظام الحكم في الإسلام ليكون نظام كل زمان ومكان، بما يحمل من شمولية ودقة واستيعاب.

في هذا النظام الشامل، يأخذ القرآن الكريم مكانته الأولى كمصدر وأساس للنظرية والحكم، بينما تأتي السنّة النبوية الشريفة لتقوم ببيان وإيضاح ما يحتاج من آيات القرآن الكريم إلى البيان. وكان طبيعياً في هذا، أنّ القرآن الكريم وبما حوى من تشريعات استوعب كلّ ما يتعلق بالنشاط والسلوك الإنسانيّينْ، وبما لا يترك صغيرة أو كبيرة دون احتوائها والحديث عنها. وهذا ما يخالف بالطبيعة أي نظام وضعي يظن أو يتصور أنه نظام يستوفي كل شيء. فالدستور الإلهي نهائي لشموليته وثباته وخلوده، بينما النظام الإنساني مؤقت لقصوره.

ولأنّ القرآن الكريم يهدي للتي هي أقوم، فقد كان التحذير شديداً من اتخاذ أي قانون غيره للحكم في أي زمن من الأزمان. ذلك أنّ مصلحة المسلمين اقتضت أن يقوم الحكم بينهم على قاعدة تحقق الفائدة الكبيرة لهم، وتغطي كل

ما يتعلق بالفرد والأسرة والمجتمع. ولأن القرآن الكريم مصدر ثابت شامل في ذلك، فقد كان القانون الذي لا يمكن أن يحل محله أي قانون، قال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾[1].

ولأنّ مثل هذا النظام ثابت شامل من جهة، مختلف عن أي نظام آخر من جهة ثانية، فقد اتصف بصفات متعددة، وقام على دعائم خاصة، وقواعد أساسية، يمكن أن تتسع عند الدخول في الجزئيات والتفصيلات إلى حد كبير، ويمكن أن تقلّ تعداداً عند الحديث عن الكليات. ولنا هنا أن نتوقف عند الشورى والعدل والمساواة، باعتبارها قواعد كلية تعطي الكثير من المعاني في الحديث عن الحريات السياسية وحق المشاركة في صياغة أي حكم.

أولاً ـ الشورى:

الشورى حق، ولكنه «حق ذو وظيفة تؤدى من أجل الغير، فرداً كان أم مجتمعاً، فكانت حقاً وواجباً معاً، وباعتبار أن السياسة إنما تعني (القيام على الأمر بما يصلحه) أو هي (تدبير الأمر في الأمة داخلاً وخارجاً تدبيراً منوطاً بالمصلحة) فإن الشورى السياسية في جوهرها ليست إلا مبدأً عامّاً يوجب على الصفوة المختارة من أبناء الأمة اختيار الصالح المناسب لظروفها، وهو القوي الأمين الذي ينهض بمهام سياسة الدولة وشؤونها، تحقيقاً لمصلحتها العليا، لما تقرر في الشرع من أن (التصرف على الرعية منوط بالمصلحة). وهذا ضرب من المشاركة السياسية ينهض به أفراد الأمة القادرون وذو الكفاءات والخبرات من أبنائها، حتى تؤدي الشورى ما قرر لها شرعاً من وظيفة سياسية.

هذا واختيار الرجل المناسب، أو رجل الوقت، كما يشير الإمام الماوردي، أصل مقرر في الإسلام، لاختلاف نوعية الأعباء الجسام التي تحددها ظروف الوقت، ولاقتضائها كفاءات ومؤهلات معينة: عقلية ونفسية، وخلقية، وعلمية، وخبرة مكتسبة، وقبل ذلك موهبة فطرية قد أنمتها وصقلتها معاناة من

(1) سورة المائدة، الآية 44.

شأنها أن تؤصِّلَ في النفس (حنكة سياسية) تقدر على الاضطلاع بمهام السلطة والحكم»[2].

ويشار هنا إلى أنّ الحاكم الأعلى في الدولة ـ في نظر الإسلام ـ ليس هو «الدولة نفسها، وإنما يمثل سلطتها فحسب، وينوب عن الأمة في تنفيذ شرعها، ولذا وجب أن يكون مطيعاً قبل أن يكون مطاعاً شرعاً، لأن السيادة للشرع لا للحاكم. . فالسلطة إذن من مبادىء الشرع، ولكنها مجرد وسيلة أقرّها الشارع، تنفيذاً لأمره وشرعه.

وأما تكييف العلاقة القائمة بين الأمة وحاكمها الأعلى، فهي علاقة نيابة ووكالة، ومن هنا كانت الشورى، وكانت السلطة التي يتقلّدها الحاكم لتنفيذ الشرع مستمدة من الأمة، التي هي صاحبة المصلحة الحقيقية، فهو يستمد سلطته في تنفيذ الشرع من الأمة بمقتضى عقد البيعة، نيابة عنها، ولكنه لا يستمد منها سلطة التشريع، لأنها لا تملكها أصلاً، إذ التشريع لله. . . . ومن لا يملك شيئاً لا يستطيع أن يملكه غيره، لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

أما أن تصرفه على الرعية منوط بالمصلحة، فهذا يعني أن ما يصدره من تشريعات اجتهادية ونظم، ومراسيم، مشروطة بشرط، هي أن تملك القدرة على الوفاء بحاجة الأمة، وأن تكون مطابقة لمقتضيات الشرع في الأحوال والظروف المتغيرة، ومن هنا كانت له سلطة إيقاف العمل بحكم الإباحة، على ضوء من المصلحة العامة، وهذا لا يتم بالإرادة المنفردة، بل بالشورى (التشريعية) التي تنشأ بعد اختياره حاكماً أعلى، ويضطلع بها (أولو الأمر) في الأمة، وهم المتخصصون في شتى الشؤون العامة، وأرباب الخبرات المهنية والزراعية والتجارية، والسياسية والعسكرية، ومجتهدو التشريع الإسلامي»[3].

والأمة في الإسلام، وهي التي تختار الحاكم أو الرئيس بالرجوع إلى الشورى، عليها أن تعالج جميع مشكلاتها أيضاً بالرجوع إلى مبدأ الشورى الذي يكون عامّاً بين المسلمين على جميع المستويات، لأنه يعني فيما يعنيه بأن الأمة ترجع إلى

(2) «خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم»، ص 412 - 413.
(3) المصدر السابق، ص 415 - 416.

التكافل والتعاون والتقارب والتكاتف من أجل تحدّي كل الصعاب التي تعترض المجتمع الإسلامي، ومن أجل بناء هذا المجتمع البناء الأمثل.

وما دامت الشورى «صفة لازمة لكل مسؤول في الأمة، وما دامت حقيقة ينبغي أن تظل قائمة بين المؤمنين، فإنها بلا جدال دعامة أساسية من دعائم الحكم الإسلامي، وهي بمفهومها الشامل تعني أن هناك مسؤولية جماعية وراء كل رأي أو قرار يستخلص من الشورى وهذه المسؤولية تفرض على كل فرد في الأمة أن يلتزم بتنفيذ هذا القرار أو الرأي، لأنه شارك في اتخاذه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.. على أن الشورى ليست مطلقة بحيث تمتد إلى كل أمر، فهي تجب فقط فيما ليس قطعياً مما جاء في الكتاب والسنّة، أما القطعي فهو خارج عن نطاق الشورى اللَّهُمَّ إلا في حدود التنفيذ والتنظيم»[4].

على ذلك نرى أن الشورى تحقق نوعاً من الحرية الفردية والجماعية في آن واحد. وهي ذات بعد تنفيذي تمثله علاقة الحاكم بالشعب، وتشريعي تمثله علاقة الشعب بالحاكم. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾[5]، وقال: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾[6].

ثانيا - العدل:

العدل هو الصيغة الكاملة في مفهوم ومعنى الحرية، إذ أنه يشمل، أو يجب أن يشمل كل حقوق الأفراد والجماعة، إلى جانب شموله للواجبات. ويمكن أن يأخذ العدل صورة وافية شاملة حين نرى إلى أنّ الحاكم مطالَب بالعدل ومسؤول عن تطبيقه أمام جماعة المسلمين وإلى أنّ الفرد مطالب بالعدل ومسؤول

(4) «دعائم العقيدة في الاسلام» الدكتور محمد الدسوقي، ص 128 - 129.
(5) سورة الشورى، الآية 38.
(6) سورة آل عمران، الآية 158.

عن تطبيقه في كل أمر من الأمور، وإلى أن الجماعة مطالبة بالعدل ومسؤولة عن تطبيقه في كل شأن من الشؤون، وفي كل أمر.

يشار هنا إلى أنّ العدل في الإسلام عدل مطلق صرف لا يخضع للعواطف والأهواء والمؤثرات ولا يتغير مهما كانت الدوافع والأسباب. فالعدل هو العدل، والقيمة الكبيرة له في أنه نهائي في تعريفه وبعده ومرماه، ولا يسمح أن يغير الإنسان المسلم من طبيعته خضوعاً لعاطفة من الكره أو الحب، ولا خضوعاً لخوفٍ أو إكراه، كما لا يسمح أن يأخذ العدل غير مجراه مع فلان لأنه صديق قريب، أو مع فلان لأنه عدو غريب، قال تعالى: ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾[7]، وقال سبحانه: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَـٰنَـٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾[8] وقال عزّ وجل: ﴿ وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ﴾[9].

فالاسلام على هذا لا يرضى في إقرار العدل أي تقصير أو قصور مهما كانت الأسباب، ولنا أن نعرف أنّ العدل يشمل الجميع حتى الأعداء، إذ لا يحق للمسلم أن يميل إلى هذا الطرف أو ذاك في مجال الحق. لذلك كان العدل الإسلامي مضرب المثل في كل زمان ومكان، كونه المبدأ الذي جاء شاملاً وافياً طالباً للتحقق في أي ظرف، وفي أي وقت.

والنص القرآني يضع للعدل كل معانيه ومضامينه وأبعاده ومراميه وكيفية تطبيقه، حيث نرى:

ـ أنّ الحكم بين الناس قائم على العدل، وذلك يعني نفي الجور والظلم ورفضهما على الإطلاق. لأن العدل الذي يتطلب الحكم بين الناس، لا يتوافق في طبيعته ومبناه مع أي ظلم أو جور.. والقانون واضح بيّنٌ لا يقبل أي تأويل

(7) سورة المائدة، الآية 8.
(8) سورة النساء، الآية 58.
(9) سورة الأنعام، الآية 152.

﴿ وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِٱلْعَدْلِ ﴾ وهو ما يسعى إلى تحقيق كل متطلبات التوازن في النظر إلى أمور الناس، دون اجتراءٍ على الإخلال.

ـ أنّ الحكم بين الناس، وعلى أساس من العدل المطلق، يرفض رفضاً قاطعاً الخضوع للكراهية التي قد تدفع إلى الظلم ومجانبة الصواب والعدل، لأنّ مثل هذا الخضوع ابتعاد عن التقوى. والتقوى تطلب وتستدعي وتحضّ على العدل في كل شأن وأمر. فالكره عاطفة قد لا يستطيع الإنسان التحكم بانفعالاتها على هذا المستوى أو ذاك، ولكن في مجال الحكم بين الناس، وفي مجال العدل، فعلى الإنسان أن يبعد عاطفة الكره وأن يبقيها على الحياد ليستطيع أن يحكم بعدل مطلق ﴿ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾.

ـ أن الحكم بين الناس، وعلى أساس من العدل المطلق، يرفض أيضاً وبشكل قاطع الخضوع للحب والميل وما إلى ذلك فالعدل في الإسلام نهائي مطلق كما أسلفنا، وحين ينظر الإنسان من خلال حبّ أو قرابة وما شابه، فقد يميل إلى هذا الحد أو ذاك عن الحق. والإسلام لا يرضى مثل هذا الميل وإن قلّ، لذلك كان القانون النهائي ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾.

نجد في هذا التوزع الرائع أنّ مقولة العدل في الإسلام مقولة نهائية لا يمكن أن يعتورها النقص بأية حال، فهي تبدأ من التعميم في الحكم حين ترى أنه حكم عادل بين الناس، ليكون هذا التعميم شاملاً وافياً في مضمونه إذا أردنا التوقف، ولكن الدين الإسلامي ومن خلال النص القرآني، ينتقل إلى نوع من التخصيص في التعامل مع موضوعة العدل، حين يرفض أي ميل أو ابتعاد عن الحق، من خلال الخضوع لعاطفة الكره من جهة، وعاطفة الحب من جهة ثانية. إذ أنّ الإنسان ضعيف، وقد يجرّه هذا الضعف إلى السير مع الهوى والعاطفة، وهو ما يحذّر الإسلام من نتائجه الخطيرة في مجال تطبيق العدل.

الله سبحانه وتعالى، ومن خلال ما جاء في القرآن الكريم، يبيّن للإنسان أنّ العدل عدلٌ في الحكم، وأنّ العدل عدل في القول، وأن العدل عدل في العمل والفعل، وأنه في مجال تطبيق العدل، وهي الموضوعة التي تشكل الحرية كاملة، لا معنى لتحقيق العدل عند الخضوع للعاطفة كيفما كانت، لأن الخضوع نفي

للعدل وتجريد له من كل معانيه. لذلك، كان الأمر بتجريد العدل من كل اختلاط مهما كان، حتى ولو كان اختلاط عاطفة أو هوى أو ميل. فالعدل في الإسلام عدل يوصف بالعدل المجرد المطلق، البعيد عن أي إضافة تخرج به عن معناه.

ثالثا ـ المساواة:

المساواة هي «أساس العدل، ولذا كانت مبدأً عاماً يطبق على الرعية داخل الدولة، وبين الشعوب على الصعيد الدولي، كركن أساسي من سياسة الإسلام الخارجية دون حيف أو محاباة أو تمييز بلون أو عنصر، أو لغة أو اختلاف الدين، لما يأتي:

1 ـ لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾.

2 ـ وقال تعالى: ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ إِلَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ﴾.

3 ـ وجاء في خطبة الوداع قوله عليه الصلاة والسلام: «يا أيها الناس، إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، كلّكم لآدم، وآدم من تراب، إن أكرمكم عند الله أتقاكم، ليس لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأحمر على أبيض، ولا لأبيض على أحمر، فضل إلا بالتقوى.. ألاَ هل بلّغت. الّلهم فاشهد».

4 ـ وقال عليه الصلاة والسلام في شأن الذميين: «من آذى ذميّاً فأنا خصمه، ومن كنت خصمه خصمته يوم القيامة».

5 ـ وقصة القبطي الذي شكا إلى عمر بن الخطاب اعتداء ابن والي مصر، عمرو بن العاص، عليه باللطم معروفة.

6 ـ وعمر هو الذي سوّى بين الذمّي والمسلم في كفالة العيش عند الهرم، تحقيقاً للتكافل الاجتماعي الذي ينعم به المواطن المسلم وغير المسلم على السواء، عدلاً.

وكـذلك المسـاواة أمام القضـاء، وفي تقلُّد الوظـائف العامـة، تحقيقاً لتكـافؤ الفـرص، أما المسـاواة في التكاليف العـامة، كـالـزكـاة، فتعتـبر مقـابـلاً عـادلاً للمسـاواة في الحقـوق والحـريـات العـامـة، والتفـاضـل إنمـا يكـون بـالعلم والكفاءة»[10].

وجاءت قمة المساواة بين المسلمين في تقرير الإخاء بينهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[11] حيث المساواة هنا لا مثيـل لها، وكـان على المجتمـع في مثل هـذه المساواة «أن يؤسس واقعـاً جديـداً بكل معنى الكلمـة، ليكون واقعـاً مليئاً بالنبض الجديد المصرّ على التـآلف والتقارب والحب والتعـاون. وهو نبض يمضي إلى الأمام ويبني بشكل متسارع، ليزداد ترسيخ المبدأ الجديد في كل عمـل وقول وفعل. والتسابق على أساس هذا المبدأ، لا يكون في تشكيل العرف العام مجـرداً فحسب، بل في دعمه، ورفده بالأفعال والأعمال والأقـوال ليكون أكـثر رسوخـاً ووصولاً إلى النفوس. وليكون عرفاً عاماً عملياً ومؤثراً»[12].

وتقرير الأخوّة في تشكيل أهم دعائم التقارب والتـآلف والمحبة في الإسـلام، إلى جـانب تقريـر المساواة التي أخـذت هذه الصـورة من جعل النـاس سواسيـة كأسنان المشط، كل ذلك جعل الإسلام دين عدل مطلق لا يساويه عدل، ودين حرية لا تساويها حـرية. فـالتساوي لا يسمـح بأي تفـريق مهما كـانت الدوافـع والأسباب، لأن التفريق إخـلال وابتعاد عن معنى المسـاواة، وهو أمـر مرفـوض بصريح النص الذي دعا إلى المساواة. والتساوي لا يسمح بأي قيد يفـرض على الحرية، لأن الناس متساوون ولا يستطيع أحدهم أن يجعل الآخـر في درجة أدنى قد تقيّد حريته أو تقلّل من قيمتها ومعناها، وهذا ما جعل الحرية حرية استثنائية بعيدة المدى في الانطلاق من هذا المفهوم.

لنـا هنا أن نقـول إن الحريـة حريـة مساواة أولاً، لأن انعـدام المسـاواة مخـلّ بالضرورة بمعنى الحرية وبمغزاها وأبعادها. لذلـك كانت أهميـة المساواة في تقـرير

---

(10) «خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم» ص 407 - 408.

(11) سورة الحجرات، الآية 10.

(12) «الإسلام ومكارم الأخلاق»، طلعت محمود سقيرق، ص 157.

الحرية، وأهمية المساواة في إطلاق الحرية. ولنا أن نعرف أنّ المساواة في الإسلام مساواة مطلقة لا تحدّ بأي حد، فالإسلام ساوى بين جميع الناس مسقطاً كل اختلاف في اللون أو الشكل وما إلى ذلك، وبقي للإنسان أن يكون الأكرم عند الله في التقوى لا غير.

* * *

إضافة إلى ما سبق، يمكن القول إن هناك الكثير مما يمكن أن يشكل رافداً في الحديث عن الحريات السياسية في الإسلام، حيث نعلم إلى أي مدى يمكن أن تصل أهمية «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» في الحكم والسياسة، وهي الأهمية التي أتاحت للمسلمين رفض الحكم الظالم والعمل على إسقاطه بكل شكل من أشكال القول والعمل والقوة، لإحلال الحكم العادل محله. وهي الأهمية التي دعت واستدعت العمل على إبداء كل نصح ومشورة، إلى جانب الإشارة إلى كل منكر ومحاولة تغييره.

كما يتاح لكل مسلم في مجال الحريات السياسية الممنوحة، ويوفر له حق الانتخاب، وحق الترشيح، وحق إبداء الرأي في الاستفتاء، وما إلى ذلك. لنرى أنّ الحريات السياسية عريضة وافية شاملة متكاملة، ما دامت تنطلق من مصدر يعطي للإنسان كامل الحرية في الاختيار. فالقرآن الكريم، وقد استوعب في هذا المجال كل ما يتعلق بالنشاط والسلوك الإنسانيّيْن، وفّر لهذا الإنسان كل الظروف والأجواء والقوانين التي تتيح له أن يمارس الحرية السياسية دون أي ضاغط أو إكراه.

الحريات الاجتماعية

علينا أن نشير في بداية هذا الفصل، إلى أنّ الحريات الاجتماعية وغيرها من الحريات، لا يمكن أن تتحقق بأي شكل من الأشكال، دون توفير حرية المجتمع أولاً، وبما يعني استقلاله التام والنهائي ثانياً. إذ لا يمكن للمجتمع الإسلامي، ومهما حاولنا أن نلعب بالألفاظ والتعابير، أن يحقق حريته وحرياته إن كان مجتمعاً تابعاً خاضعاً للغير بهذا الشكل أو ذاك. لأن الحرية لا تكون مع الاحتلال، ولا مع القيد. ونعرف بشكل واسع وأكيد، أنّ الإسلام رفض خضوع المجتمع الإسلامي لغير المسلمين، ودعا إلى محاربة ومقاومة كل احتلال أو سيطرة عليه.

من هنا تبدأ حرية المجتمع، وهكذا يجب أن تبدأ، ولا معنى لأن نمضي في رسم ملامح الحريات الاجتماعية والنظر إلى آفاقها، قبل أن نتعرف أولاً على ملامح المجتمع الذي سيوفر مثل هذه الحريات. فإذا كان مثل هذا المجتمع خاضعاً مستلب الحرية، يكون الحديث عن الحريات ضرباً من الخيال لا معنى له. وإذا كان مثل هذا المجتمع واقعاً تحت سيطرة ما، فالحديث عن حرية المجتمع يسبق، أو يجب أن يسبق أي حديث آخر، لأنه لا معنى للحديث عن الحريات مع غياب الحرية المتمثلة بحرية المجتمع.

يمكن أن نرى هنا إلى الأهمية الكبيرة التي أعطيت لاستقلال المجتمع الإسلامي، ويبدو هذا طبيعياً بالنظر لما يمثله الاستقلال من معنى ومضمون

وأبعاد ومغزى. فالمجتمع الإسلامي يفقد الكثير من ملامح شخصيته وصفاته ووظائفه، حين يكون واقعاً تحت الاحتلال، لذلك كان التحذير شديداً من الركون إلى الظلم أو إلى الذين ظلموا، قال تعالى: ﴿ وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ فَتَمَسَّكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِنْ أَوْلِيَآءَ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ ﴾[1]، وقال عزّ وجل: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَتُرِيدُونَ أَن تَجْعَلُواْ لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَٰنًا مُّبِينًا ﴾[2].

على هذا يكون الاستقلال أساس كل الحريات الاجتماعية المفترضة. وطبيعي أن الركون إلى الظلم أو الذين ظلموا، ركون في المقابل إلى نفي كل الحريات الاجتماعية وسواها، لأ القيد قيد على المجتمع وحريته وبما يشمل الأشخاص وحرياتهم. وحين يكون الحضّ على الخلاص من الظلم والظالمين كبيراً، فهذا يعني أن كل حركة بناءة في المجتمع الإسلامي لا يمكن أن تأخذ مداها الحقيقي وبعدها ووقعها إلا مع الاستقلال. والتركيز يجب أن يبقى شديداً وكبيراً واستثنائياً في الحديث عن هذه الموضوعة التي تخص المجتمع الإسلامي، إذ لا يقبل الإسلام بأية حال خضوع المجتمع الإسلامي للاحتلال أو السيطرة الأجنبية.

من هذه النقطة يمكن أن نرى إلى عدد من الحريات الاجتماعية، وهي حريات كثيرة متنوعة، منها حرية العقيدة والعبادة، وحرية التعليم، وهي الحريات التي يضعها البعض في مجال الحريات الفكرية، ومنها حرية الرأي والقول، وحرية المسكن، وحرية الزواج، وما إلى ذلك، وهي الحريات التي يضعها البعض في مجال الحريات الشخصية والفردية.

نشير هنا، وقبل تناول ثلاث من هذه الحريات الاجتماعية بالتفصيل، إلى أن كل الحريات لا تخرج في الحقيقة عن كونها حريات اجتماعية، ويبقى التقسيم على هذا تقسيماً نظرياً لا أكثر. لأن الحرية السياسية وكل الحريات التي تضمها، لا تخرج بطبيعة الحال عن الحريات الاجتماعية. كذلك الحريات الاقتصادية

(1) سورة هود، الآية 113.

(2) سورة النساء، الآية 144.

وغيرها، فكلها في النهاية تصبّ في مصب واحد هو المجتمع الإسلامي ولا تخرج عنه.

حرية العقيدة:

تأتي هذه المسألة لتكون من أشدّ المسائل تركيزاً على الحرية في الإسلام، ولا يمكن لأي عاقل أن يرضى بالتسليم بأن الإسلام دين جبر وإكراه، وهو يرى إلى التخيير المطلق في العقيدة. إذ لو كان الإسلام دين إكراه، لأكره الناس على اتباع الإسلام، ولو كان دين جبر، لأجبرهم على اتباع ما يريد دون حاجة إلى كل هذه السنوات من التبليغ والإرشاد والإفهام والتوضيح، وما إلى ذلك. ولكن الإسلام دين حرية، ولا يمكن إلا أن يكون كذلك.

إن الأساس الذي لا جدال حوله يقول بصريح العبارة أن للإنسان الحرية الكاملة والمطلقة في الاختيار بعد أن تبين الرشد من الغيّ. يقول تعالى: ﴿لَآ إِكْرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَيِّۚ﴾[3]، إذ أن الحرية هنا حرية صادرة عن معرفة ويقين ووعي وإرادة، ولا يمكن للإنسان أن يدّعي بكذا وكذا، فقد تبين الرشد من الغيّ. وعدم الإكراه تحقيق لمعنى الاختبار والابتلاء، حتى لا يكون الإنسان مدفوعاً مضطراً للقيام بأي شيء، ما دام يعرف ويعي أنّ الأمور واضحة كل الوضوح. ومن جهة ثانية، فإنّ الإيمان لا يقوم نفسياً على الإكراه، لأنّ ذلك قد يعطينا صورة ظاهرية تقول بإيمان الفرد، بينما يكون الباطن مخالفاً لها كل المخالفة.

نعود هنا إلى قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ﴾[4]، لنرى إلى دقة وأهمية التعامل مع القول بحرية العقيدة في الدين الإسلامي، فلو شاء سبحانه لجعل كل الناس مؤمنين، ولكنه جلّ وعلا لم يشأ، لكي تبقى سنّة الابتلاء قائمة بوجود شروطها وتوافر مقتضياتها. وطبيعي أنه سبحانه وتعالى لا يوجد شيئاً دون سبب وغاية، لذلك كانت الرسالات والوحي للهداية والتعليم والتبشير، مع نفي الإجبار والإكراه. إذ لو كان الإكراه مطلوباً، لما وجدنا سبباً

---

(3) سورة البقرة، الآية 256.

(4) سورة يونس، الآية 99.

وغـاية للرسـالات والوحي، فـالله سبحانـه وتعالى قـادر على جعـل كـل النـاس مؤمنين أتقياء دون رسالة أو وحي أو كتاب.

هذا ما جعل الخطاب إلى النبي ﷺ واضحاً جليّاً في قوله تعالى: ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا ﴾[5]، إذ لا داعي لأكثر من التبليغ، وبعد ذلك، والأمر في غاية الجلاء والظهور: فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر، دون وجود أي مؤثر يلغي المشيئة الإنسانية في الاختيار. وطبيعي أن يكون نصيب الظالمين الكافرين النار، لأنهم وبعد أن ملكوا الحرية بشكل مطلق، لم يحسنوا الاختيار.

الله سبحانه وتعالى هدى الإنسان السبيل، وأوضح له كل شيء، ولم يترك صغيرة أو كبيرة إلا وبيَّنها له بشكل واسع. فإذا قرر هذا الإنسان بعد ذلك أن يختار الإيمان ويشكر الله على نعمه، فطبيعي أن يكون له الجزاء الذي يستحق على مثل هذا الاختيار المتصل بالعمل الصالح. وإذا قرر هذا الإنسان أن يختار الكفر بعد أن عرف كل شيء وتوضحت له كل الأمور، فطبيعي أن يكون له الجزاء الذي يستحق على مثل هذا الاختيار المتصل بالعمل الطالح. قال تعالى: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ۝ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ۝ إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا ﴾[6].

نرى في كل ذلك أن حرية العقيدة في الإسلام، إنما تنبُع من إقرار وتثبيت الحرية للإنسان. والله سبحانه وتعالى أوجد سنّة الابتلاء، وأوجد معها كل ما يعطيها الأبعاد الحقيقية والفاعلة. لذلك كانت حرية العقيدة حرية مطلقة مع وضوح وجلاء في كل الأمور، ولا يستطيع الإنسان أن ينكر أنه قد تبين الرشد من الغيّ، وأنه يختار طريقه على هذا الأساس.

(5) سورة الكهف، الآية 29.
(6) سورة الإنسان، الآيات 3 - 4 - 5.

حرية الرأي والقول:

حرية الـرأي في الإسلام واجبـة كالشـورى، ولا يستطيـع أحد أن يمنعهـا أو يقيدها. فهي حرية أعطيت للإنسان المسلم لتكون جزءاً لا يتجزأ من حرياتـه. وأكبر مظهر من مظاهر حرية الرأي يتمثـل في الاجتهاد «في هـذا التشريع الـذي قام على أساسه هذا التراث الفقهي العـالمي، والمجتهد مـأجور عـلى اجتهاده إذا كـان كفؤاً، قد أقـام كافـة الأدلـة، وبـذل أقصى جهـده العلمي، في مـوضـوع البحث، ولو أخطأ الحقيقـة والصواب في واقـع الأمر. . ومعلوم أن عـلي بن أبي طـالب ـ كرّم الله وجهـه ـ قـد رفض الخـلافـة حـين طُلبَ إليـه أن يتخـلى عن اجتهاده، ويعمل باجتهادات أبي بكر وعمر. . فـالاجتهاد بـالرأي إذن هـو بذل أقصى جهد علمي من أهله في سبيل البحث عن الحقيقـة، لا مجرد إبـداء الرأي بالهوى»[7]. .

وهـذه الحـريـة المكفـولـة في الإسـلام عليهـا «أن تحقق معنـاهـا الاجتـماعي والسياسي، فلا تكون صورية تضر بالصالح العام، أو بالغير من الأفراد، لقـوله تعـالى: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾، وقولـه تعالى: ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾، وقوله تعـالى: ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَآ أَذًى ﴾، وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴾ واللغو ليس هو مجرد الثرثرة، بل هو القول المنـافي للحكمة والسـداد. . وحريـة الرأي قد تتخذ نوعاً من النقد أو النصح النزيه البنّاء، وهو مطلوب.

هـذا، وحريـة التفكير والـرأي في العلم، لاستجـلاء الحقيقـة، أمـر حيـوي للتقـدم العلمي نفسه، وهـو واجب، فالعقـل بدون حـريـة شيء لا غنىً فيـه، والحـرية بـدون عقل، فـوضى وفسـاد وثـرثـرة لا يقـوم عـلى أسـاسهـا علم ولا حضارة. . واعتبر القرآن الكريم تعـطيل العقـل عن التفكير، ارتكـاساً في درك الحيوان الأعجم، لقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا

(7) «خصائص التشريع الإسلامي»، ص 404 - 405.

﴿يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُوْلَٰٓئِكَ كَالْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ الْغَٰفِلُونَ﴾، وكذلك الشورى من أهم مظاهر حرية الرأي في الإسلام، ولا سيما من الناحية السياسية»[8].

يتضح أنّ للانسان المسلم كامل الحرية في الرأي والقول، وشرط هذه الحرية:

- أن تكون متصلة بالتقوى ومبنية على أساس القول الصادق الذي يريد الوصول إلى الحق ﴿يَٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾[9]. إذ الرأي في الإسلام حرية حقيقية متكاملة، ولأنها كذلك لا يمكن أن تكون على أساس من القول الكاذب أو الباطل. ونعرف في هذا المجال، أن حرية الرأي بناء وإعلاء، ولا يكون ذلك إلا مع القول الصادق.

- أن تكون متصلة بأحسن القول ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[10]، إذ المطلوب أن يسود الوئام والتقارب في المجتمع الإسلامي، ولا يكون ذلك بصورته المطلوبة إلا إذا كان القول مبنياً على الأحسن والأفضل. ولنا أن ننظر هنا إلى أهمية التأكيد على قول التي هي أحسن، مع أهمية ربطها بالحرية في القول والرأي. إذ الحرية هنا لا تعني حرية في نشر الفساد أو الإيقاع بين الناس، وزعزعة المجتمع. لأنّ الحرية المطلوبة في الإسلام حرية بنّاءة كما قدمنا، وهي تتناقض تماماً مع أي معنى آخر يهدف إلى التهديم والإفساد.

- أن تكون متصلة بالقول السديد الحكيم، بعيدة عن كل ما لا فائدة فيه. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾[11]، إذ أنّ القول الذي لا يخرج عن مجرد الثرثرة، إنما هو قول لا يفيد في بناء الحرية من جهة، ولا يفيد في إعطاء الرأي هوية محددة بنّاءة من جهة ثانية. لذلك طلب أن يكون القول

---

(8) المصدر السابق 405 - 406.
(9) سورة الأحزاب، الآية 70.
(10) سورة الإسراء، الآية 53.
(11) سورة المؤمنون، الآية 3.

سديداً حكيماً مفيداً، ليكون قولاً إيجابياً يدخل ويصب في مجرى العطاء الحقيقي. ونعرف أن الثرثرة تبقى مجرد ثرثرة لا معنى لها في مجال البناء.

حرية العلم والتعلم:

أخذ العلم في الإسلام مكانة متميزة متقدمة، وكان الحث على التعلّم متصلاً متلاحقاً، ليكون المجتمع الإسلامي مجتمعاً متعلماً متقدماً بانياً للحضارة. ونعرف في هذا المجال أنّ الحضارة لا يمكن لها أن تصل إلى مستوياتها الراقية بمعزل عن العلم أو دون السير على دروب العطاء العلمي. وقد كان الإسلام على الدوام مركّزاً على هذه الحقيقة، داعياً إلى التعلم والتفكر في كل وقت.

كان طبيعياً في هذا المجال أن يكون الإنسان المسلم «حرّاً عاملاً مبدعاً مفكراً، ليكون الجزاء على قدر اتساع دائرة النشاط والإبداع والتفكير. ولم تكن مثل هذه الحرية، وهي حرية عريضة واسعة، إلا من النعم التي أنعم بها الله على الإنسان.. مثل هذه الحرية الإنسانية في العمل تفكيراً وإبداعاً وفعلاً وعلماً، ما كانت لتضغط أو توضع في مساحة ضيقة، لأن إعطاء الإنسان السيادة على العالم وربطه بالفكر والعلم منذ بداية الخلق، ارتبط بإعطاء مثل هذه الحرية الواسعة. وكانت مثل هذه الحرية في العمل، ومثل هذه الحرية في التفكير والإبداع والتبحر في العلم، حرية إطلاق لكل المواهب الإنسانية، لتأخذ في الوصول إلى أبعد حد ممكن في الاستفادة من الكون المسخّر»[12].

ولم تكن مثل هذه الحرية حرية مجردة تمنح للفرد في المجتمع الإسلامي بشكل مجرد، بل ارتبطت هذه الحرية باهتمام كبير وعريض بالعلم والعلماء. ولا يمكن أن «ينسى المسلم، والعالم في مجموعه، أن المسلمين كانوا المصدّرين الفعليين والحقيقيين لكثير من أنواع العلم التجريبي الذي عرفته أوروبا وسواها فيما بعد. وكانت مثل هذه العلوم الكثيرة والمتنوعة قائمة ومنطلقة في العالم الإسلامي على أساس من الملاحظة والتجربة، غير مكتفية بالتفكير المجرد. إذ عرف المسلمون أن العلم لا يتطور ولا يتقدم بخطوات حثيثة ومفيدة إلى الأمام، دون الاعتماد

---

(12) «الإسلام دين العمل»، طلعت محمود سقيرق ص 73 - 74.

على الملاحظة والتجربة. . . . لم يكن ذلك، ولا يمكن أن يكون نتاج تضييق أو تحديد في مفهوم العمل العلمي في الإسلام. بل كان حصيلة حثّ وحض كبيرين على التعلم والتخصص في العلم، ودعوة إلى البروز في مجاله. كما كان حصيلة اهتمام استثنائي بالعلم والعلماء. ليكون المسلم ساعياً إلى العلم، عاملاً على الارتباط به في مجال دعم ورفد مجتمعه الإسلامي. وهو ما أكدته السنوات الطويلة التي ازدهرت فيها الحضارة الإسلامية، ووصلت إلى المقدمة في كل مجال. وكان العلم بطبيعة الحال درة من الدرر التي تباهت بها الحضارة الإسلامية، وجعلتها عنوان العمل المبدع لإرضاء الخالق سبحانه في إسعاد البشرية»[13].

إنّ مثل هذه المكانة التي أعطيت للعلم في الإسلام، ومثل هذه الحرية التي أتيحت للمسلم في مجاله، تعطيان الدلالة القاطعة على ضرورة ارتباط المجتمع الإسلامي بالعلم في كل زمان ومكان. ويخطىء كثيراً من يظن أن الدين الإسلامي قد اكتفى بطلب العلم وتشجيعه والحثّ على العمل فيه في مجال محدد، إذ أنّ التشجيع والطلب والحث شمل كل أنواع العلم دون أي تحديد. وكان طبيعياً أن يطالب المسلم وأن يدعى إلى تعلّم كل ما يحتاجه المجتمع الإسلامي، وكل ما يساعد على تقدمه وتطوره، قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾[14]، وقال عزّ وجل: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾[15].

في مكانة العلم نستمع إلى قوله ﷺ «فضل العالم على العابد كفضلي على أدنى رجل من أصحابي»[16] و«فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب»[17] و«إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضاءً بما يصنع»[18]، لنرى

(13) المصدر السابق، ص 80 - 81.
(14) سورة المجادلة، الآية 11.
(15) سورة العنكبوت، الآية 43.
(16) أخرجه الترمذي من حديث أبي أمامة.
(17) أخرجه أبو داود والترمذي وابن حيان من حديث أبي الدرداء.
(18) أخرجه أحمد وابن حجان والحاكم من حديث صفوان بن عسال.

أنّ الدين الإسلامي متقدم إلى حد بعيد في إعطاء العلم مكانة لا تكـاد تساويهـا مكانـة أخرى، وهو الأمر الذي استـدعى أن يبذل الإنسـان المسلم كل جهـد ممكن للتقدم في مجال العلم. وكانت الحـريات المـرتبطة بـالعلم في الإسلام حـرية تقـترن باختيـار نوع العلم من جهـة، وباختيـار طريقـة التعلم من جهة ثـانية، وبـاختيـار كـل الـوسـائـل التجريبية والعمل التجريبي من جهة ثالثة. فالإسلام لم يقيد ولم يحـدد، ما دام العلم في الطريق إلى البناء والإعمار.

نرى أنّ حرية العلم والتعلم في الإسلام، ما كانت تعني جانباً دون جـانب، أو طرفاً دون طرف. فالحرية في هذا المجال أوسـع من أن تُحَدّ، وأشمـل من أن تُحصر. وللمسلم أن يتعلم كما يريد، وكما يرغب، ما دام يعمل على بناء مجتمعه الإسلامي وإفادة الإنسانية، ويجب أن تتـوافر لـه كل الإمكـانيات التي تسـاعده على نيل ما يريد من علم، وأن ينال التشجيع والرعاية بشكل متواصل.

الحريات الاقتصادية

عند الحديث عن الحريات الاقتصادية، لا يمكن بأية حال تجاوز ربط الاقتصاد بالمال، إذ المال ونظامه أساس الاقتصاد في كل زمان ومكان. ونعرف أنّ ما يتعلق بحرية التملك، وحرية التجارة، وحرية التعاقد، وحرية التشارك، إنما يعود بهذا الشكل أو ذاك إلى المال، وهكذا. فالمال هو اللبنة الأولى والأساسية في الاقتصاد، فكيف تعامل الإسلام مع المال وكيف نظر إليه.

يشار في البداية إلى حقيقة تقول إنّ المال كله ملك لله تعالى ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَٰوَٰتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ﴾[1]، وأنّ الإنسان مستخلف على الملك وليس مالكاً حقيقيّاً له ﴿وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ﴾[2] وهي الحقيقة التي أسست لمفهوم رائع جديد يجرد المال من القدرة على ربط الإنسان بعجلته وهواه، إذ أنّ إيمان الإنسان بأنّ الملك لله وحده، وأنه مجرد مستخلف على هذا الملك، يجعله ينظر إلى المال على أنه وسيلة لا غاية.

مثل هذه الحقيقة أثبتت التوازن في الإنسان، وأعطته القدرة على عدم الانجرار كلية مع حب التملك وهو الحب الموجود في فطرته، لأنّ مثل هذا الانجرار قد ينقلب إلى مرض لا شفاء منه. فالإنسان في الإسلام يحق له أن

(1) سورة المائدة، الآية 120.
(2) سورة الحديد، الآية 7.

يملك، وأن يتصرف بحرية في ملكه دون اعتداء أو تجاوز. وأول ما يدعى إليه المسلم في هذا المجال، هو أن يكون ملكه نتاج الكسب الحلال من صناعة أو تجارة أو أي عمل آخر، أو نتاج الميراث.

كما يكون الملك الفردي مشروعاً من خلال إحياء الموات، وهي الأراضي التي لم تستصلح ولم تتعلق بها ملكية خاصة. ويكون مشروعاً أيضاً من الغنائم والزكاة والهبات والوصية، وما إلى ذلك. وهذا يجعل الوسائل المشروعة للتملك الفردي في الإسلام في غاية الوضوح، ولا حاجة معها للتحريف والتحميل. وهي وسائل لا تضرّ بالصالح العام بأي حال من الأحوال، فالإسلام يصون الملكية الفردية التي تعتبر قاعدة نظامه الاقتصادي، ولكن على أن تكون هذه الملكية في خدمة الجماعة على هذا الشكل أو ذاك. أما الموارد العامة فلا يجوز لفرد أن يملكها. قال عليه الصلاة والسلام «الناس شركاء في ثلاثة: الماء والكلأ والنار»[3].

ومثل هذه الوسائل المشروعة في التملك الفردي، والتي تصبّ في معنى من معاني الحريات الاقتصادية، تنتقل بنا إلى القول بحرية التجارة في الإسلام بشكل واسع عريض وبما يضمه مفهوم العمل بمعناه الواسع، ولكن اشترط في هذا الشأن أن تبتعد التجارة ابتعاداً كليّاً عن الحكرة، والخداع والغش في البيوع، وعن بيع المحرمات للمسلمين، وعن الربا، وعن الحلف عند البيع.

وقد اعتبر الإسلام هذه الشروط التي وضعها في الحديث عن التجارة، وطلب من المسلم، الابتعاد ابتعاداً كلياً عنها، أساساً للتجارة الإسلامية. وفي المقابل فقد اعتبر الإسلام الربا والاحتكار والخداع وسائل غير مشروعة للتملك الفردي. قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[4]، وقال عزّ وجل: ﴿إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ وَٱلْأَنصَابُ وَٱلْأَزْلَٰمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ فَٱجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[5].

---

(3) رواه ابن ماجة.

(4) سورة البقرة، الآية 278.

(5) سورة المائدة، الآية 90.

كذلك ركّز الإسلام في دعم الاقتصاد، وفي تشجيع الحريات الاقتصادية، على منع كنز المال، لأن مثل هذا الكنز يؤدي إلى حجبه عن أداء وظيفته الاقتصادية والاجتماعية، وبما يضر في نهاية المطاف بالمجموع، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[6]، ونعرف في هذا المجال أنّ المال ومنه الذهب والفضة، يجب أن يكون مطروحاً بين الأيدي لتؤدي دورته إلى نشاط اقتصادي وتجاري، لا أن يحبس فيضر بالاقتصاد والتجارة. وهو الأمر الذي تنبه له الدين الإسلامي منذ زمن طويل، ليضع مثل هذه القاعدة الاقتصادية المستوعبة بعمق لحركة التجارة.

وفي هذا الصدد من التركيز على الحريات الاقتصادية، كانت حرية التعاقد ضمن شروط توافر الأهلية من عقل وبلوغ واختيار. كما أتاح حرية التشارك، وهكذا.. لتكون الحريات الاقتصادية متكاملة متوافقة في بناء اقتصاد إسلامي متين قائم على التعاون والتعاضد وتغليب المصلحة الجماعية على الفردية، والرجوع دائماً إلى ما رسمه الشرع من قوانين تؤمن فائدة المجتمع والفرد.

لا ينظر هنا إلى الحريات الاقتصادية بحرفية تتوقف بها عند هذا الحد أو ذاك، إذ من المعروف أنّ كل ما لم يحرم بنص فهو مباح، ولا يطلب منا أن نحدد ونحرم في هذا الشأن أو ذاك. فالاقتصاد حركة وتطور وابتكار، وعلى المسلم أن يتعايش مع كل جديد في هذا الأمر دون خوف أو وجل ما دام يعرف تماماً الوسائل المشروعة، والوسائل غير المشروعة في التملك الفردي من مال وغيره.

وأهم ما يجب أن يبقى نصب العين في هذا المجال، ومع كل خطوة يخطوها الإنسان، أن يكون المال دائماً وسيلة تحقق سعادة الفرد والمجتمع، لا غاية يسعى إليها الإنسان متناسياً كل شيء في سبيل جمعه وكنزه والحصول عليه. لذلك كانت حكمة الله عزّ وجل في أن المال ملك لله لا للإنسان، وأن هذا الإنسان مستخلف على هذا المال يحصل عليه ويصرفه في الطرق التي تؤدي إلى نيل رضاه سبحانه وتعالى.

(6) سورة التوبة، الآية 34.

الخاتمة

هناك طموح دائم ومشروع يقول بالرغبة الصادقة في الوصول إلى ما نريده من تقدم للمجتمع الإسلامي. وبما يحقق وجود أرضية مناسبة لبناء الحضارة الإسلامية وإعلاء شأنها من جديد، لتعود كما كانت من قبل. وكل هذا الطموح لا ينفصل بأي شكل من الأشكال عن ضرورة العمل الجاد من أجل فهم ديننا الإسلامي فهماً صحيحاً عميقاً مركزاً، يقوم على أساس الأخذ بكل ما جاء به هذا الدين بشكل كلي، والعمل الفعلي المستفيد من كل المعطيات لتحقيق ما نريد من تقدم وتطور لمجتمعنا الإسلامي.

طبيعي أن نؤمن باتساع وعمق المصدر، إلى جانب تعدد وتنوع المحاور فيه. وكما نعرف حق المعرفة ونؤمن بأهمية العمل والحضّ عليه في الدين الإسلامي، ليكون الجزاء مرتبطاً به قائماً على أساسه، علينا ألا نقلّل من أهمية أي محور آخر من محاور النشاط الإنساني في الحياة، ما دام كل نشاط صادراً عن الإنسان، مساهماً إلى هذا الحد أو ذاك في البناء وإسعاد البشرية وبما يعني العمل على مرضاة الله. فالدين الإسلامي دين متوازن رائع، لا يقلّل من قيمة أي جهد وإبداع وعمل، وبما يعني تشجيعه لكل نشاط وربطه مباشرة بالحرية الإنسانية.

وللحرية هنا قصة وغصّة، قصة لما حملت من أخذ ورد، اتفاق واختلاف، بحث في معانيها ومفهومها ومراميها، وإلى ما لا نهاية.. وغصة لأثرها الخطير وتأثيرها المبالغ فيه على حياة المسلمين والمجتمع الإسلامي، حين تحولت إلى

النقيض تماماً في المفهوم، وإلى النقيض تماماً في المعنى، فكانت في كثير من الأحيان القيد الذي أخذ يُكَبِّلُ تفكير المسلمين وجهدهم، فتحولوا إلى مُسَلِّمين بأن التخلف والأميّة والتأخر أقدار لا يد لهم فيها، وما عليهم إلا الصبر. وهو التسليم الذي شجعه ونادى به الاستعمار لما رأى فيه من خدمة لا تقدر لمصالحه.. فلماذا؟

هو الفهم الخاطىء لمسألة من أخطر المسائل، لأن الحرية تحديد لمصير مسار المجتمع. ولو أننا حاولنا أن نفهم الحرية بالشكل الصحيح، وكما قدمها لنا الإسلام، لما وقفنا في وقتنا الراهن أمام مثل هذه الحالة من التخلف والأمية، وما إلى ذلك. فالإسلام دعا إلى حرية الإنسان، ودعا إلى حرية المجتمع، ودعا إلى حرية الأمة، وناقش مفهوم الحرية بشكل واسع وعريض، حين ربط تكليف الإنسان بالحرية، ونفى أن يقوم مثل هذا التكليف بعيداً عن الحرية.

الإسلام دين دعوة إلى الحرية الإنسانية قبل أي شيء آخر، وهذا ما فتح الباب واسعاً أمام المسلمين الأوائل ليستفيدوا كل الاستفادة من هذه الحرية إبداعاً وعملاً وبناءً، فكان لهم أن تميَّزوا وتقدموا واستفادوا وأفادوا، وحققوا النهضة الإسلامية الفذة خلال سنوات قليلة. ولو كان الأمر على غير هذه الحال، لما حصل كل الذي حصل، ولما حدث كل الذي حدث. فالاستفادة من مفهوم الحرية في الإسلام كان المحرك، واستيعاب مثل هذا المفهوم بالشكل الصحيح كان المحرض على العمل والإبداع.

ونرى أننا نبتعد إلى حد كبير عن مثل هذا المفهوم، ونصرّ في أحايين كثيرة على فرض القيود التي لم تفرض على أنفسنا، ظنّاً منّا أنّ ذلك زيادة في الإيمان والتقوى والصلاح، متناسين أنّ الإيمان والصلاح والتقوى ارتباط بالعمل والإبداع والبناء، ومتناسين أيضاً أن الله سبحانه وتعالى لا يفرض القيود على الإنسان بعد أن خلقه حرّاً طليقاً، مكلَّفاً مستخلَفاً في الأرض ليعمل ويبني ويبدع، فكيف يصر هذا الإنسان على ربط حياته بالقيود وعلى أي أساس. وهل من المعقول أن يرضى التفكير السويُّ بأن الله عزّ وجل يطلب من الإنسان أن يعمل بحرية ليكون الجزاء على قدر العمل، ثم يفرض عليه القيود ويجبره على الأعمال والأفعال.. كيف يرضى العقل السويُّ بهذا.

الإسلام دين الحرية في العمل والفعل والاختيار، وكل فهم يقول بغير ذلك، فإنما يسعى عن قصد أو غير قصد إلى الإضرار بالمسلمين والمجتمع الإسلامي، لأننا مدعوون أكثر من أي وقت مضى إلى العمل والإبداع والابتكار وبناء مجتمعنا البناء الأمثل، ولا يكون ذلك إلا من خلال الإصرار على هذا الفهم الصحيح لديننا العظيم الشامخ، دين العمل والحرية والإبداع.

والله وليّ التوفيق

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- «مختصر صحيح البخاري» ضبطه وعدله ورقمه وشرح جمله وألفاظه وخرَّج أحاديثه في صحيح مسلم الدكتور مصطفى ديب البغا/الطبعة الثالثة 1409 هـ ـ 1988 م.
- «مختصر صحيح مسلم» للحافظ زكي الدين عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري ـ حققه وعلق عليه وخرَّج أحاديثه في صحيح البخاري ووضع فهارسه الدكتور مصطفى ديب البغا.
- «تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير» ـ كتاب الشعب ـ القاهرة..
- «إحياء علوم الدين» الإمام أبو حامد الغزالي ـ دار المعرفة ـ بيروت.
- «خصائص التشريع الإسلامي في السياسة والحكم» تأليف الدكتور فتحي الدريني ـ الطبعة الثانية ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت 1407 هـ ـ 1987 م.
- «الحرية» إبراهيم الخال ـ بغداد ١٩٦٤ ـ دار الجمهورية للطباعة والنشر.
- «خطاب الحرية في النظام الابيستيمولوجي» الشيخ الركابي ـ دار النهضة الإسلامية بيروت ـ الطبعة الأولى 1410 هـ ـ 1990 م.
- «حقائق الإسلام وأباطيل خصومه» عباس محمود العقاد ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثالثة 1386 هـ ـ 1966 م.
- «الإسلام والحضارة الإنسانية» الدكتور محمد عبدالمنعم خفاجي ـ دار الكتاب اللبناني ـ بيروت 1982.
- «مشكلة الحرية في الإسلام» جزءان ـ جميل م منيمنة ـ دار الكتاب اللبناني بيروت ـ 1982.

- «الفكر الإسلامي الحديث في مواجهة الأفكار الغربية» محمد المبارك ـ دار الفكر بيروت ـ الطبعة الثانية 1389 هـ ـ 1970 م.
- «العمل قدرة وإرادة» جودت سعيد ـ الطبعة الثانية ـ 1404 هـ ـ 1984 م.
- «الإسلام ومكارم الأخلاق» طلعت محمود سقيرق ـ مؤسسة مي للطباعة والنشر ـ الطبعة الأولى 1410 هـ ـ 1990 م.
- «الإسلام دين العمل» طلعت محمود سقيرق ـ منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ـ الطبعة الأولى ـ 1411 هـ ـ 1991 م.
- «المعتزلة ومشكلة الحرية الانسانية» الدكتور محمد عمارة ـ الطبعة الثانية ـ دار الشروق ـ القاهرة ـ 1408 هـ ـ 1988 م.
- «دعائم العقيدة في الإسلام» الدكتور محمد الدسوقي ـ كلية الدعوة الإسلامية ـ الطبعة الأولى ـ 1410 هـ ـ 1990 م.
- «الاعتدال في التديّن فكراً وسلوكاً ومنهجاً» الدكتور محمد مصطفى الزحيلي ـ الطبعة الأولى ـ 1410 هـ ـ 1990 م.

الفهرس

الباب الأول
الاسلام رسّخ الحرية

الباب الثاني
الحريات العامة في الاسلام